تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

• العدد : 362

من 2 إلى 8 يونيو 2020

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر : سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

المناطق الحرة ... استباحة الاستغلال وحجر الحقوق والحريات

ضيف العدد : **حسن لمغبر**

لأن منع حرية العمل النقابي وحرية الانتماء وتأسيس المكاتب النقابية داخل المناطق الصناعية ما هو إلا مزيد من نكريس العبودية

2 المطالب المستعجلة للنهج الديمقراطي زمن جائحة كورونا

10 عيد النصر: انتصار السوفييت وسقوط الحداثة الغربية

11 فصيل طلبة اليسار التقدمي ينجز دراسة حول التعليم عن بعد

13 نساء ضد الامبريالية والاستغلال

كلمة العدد

حتى لا نضيع البوصلة

يوجد المغرب في وضعية اقتصادية واجتماعية خطيرة للغاية بفعل ترابط عاملين قلما يقعان في نفس الوقت في تاريخ الشعوب وهما: حلول جائحة كوفيد 19 والجفاف. توقفت الآلة الاقتصادية بشكل غير مسبوق، وتعطلت معها جل مرافق الشغل سواء في القطاع المنظم او غير المهيكل، كما أغلقت جميع مرافق الانتاج للمهنيين والحرفيين والخدمات الشعبية. كان الدخول للحجر الصحي سهلا وفجائيا حيث تم استعمال قانون الطوارئ وتسيير دوريات الشرطة والاجهزة القمعية وكثير من العنف المادي والمعنوي؛ لكن الخروج منه سيكون صعبا وفوق طاقة للدولة من اجل تحريك عجلة الانتاج والدورة الاقتصادية.

بفعل كورونا والجفاف تعرت حقيقة البنية الاقتصادية وما نتج عنها من علاقات اجتماعية، ففي ظرف اقل من اسبوعين اكتشف المغاربة هول الخصاص وحجم الفقر. لقد وجدت الدولة نفسها امام ما يناهز 20 مليون من المواطنات والمواطنين في حالة فقر مدقع، الى فقر مزمن، الى خصاص او حافة الفقر. لم يعد الكلام عن فشل نموذج تنموي كاف، بل تعداه الى فشل دولة وانهيار اختياراتها الاستراتيجية مما جعل لجنة بنموسى المنصبة للتسويق لنموذج الوهم ان تعلق اشغالها العادية ويظهر عليها الارتباك.

كيف الخروج من الحجر الصحي؟ على ما يبدو ليس للدولة خطة كفيلة بالإجابة عن الانتظارات العاجلة والملحة. انها مقتنعة بان الحكومة الحالية وتركيبة احزابها لن تستطيع إقناع الجماهير الفقيرة او المفقرة ببرنامج الخلاص؛ ولهذا السبب، نرى نوعا من التضارب في الخطاب الرسمي حول المخرج السياسي. ان اهم شروط المخرج السياسي المتوخى هو تحقيق سلم اجتماعي وإبقاء الغالبية في وضع المترقب لحلول موعودة، وإجبار الناس على قبول تحمل انعكاسات الازمة تحت مبررات مصلحة الوطن وانقاذ سفينة المغرب. فما هو السبيل لتحقيق السلم الاجتماعي؟ لن يكون في واقع الحال إلا عبر الحل السياسي. وهذا ما يجب علينا التركيز على كشفه وتحديد عناصر الاجوبة التي تقدمها أطراف الصراع ببلادنا. لا يجب علينا اغراق التحليل في تفاصيل هذه الاطراف، وهذا امر يمكن أن ننخرط فيه لاحقا، لكن بعد ان نكون قد حددنا أجوبة الطرفين الاساسيين في الصراع والذين نحصرهما في:

- الدولة بكل اجهزتها السياسية واحزاب اغلبية حكومتها ومعارضتها البرلمانية.
- القوى المناضلة المنحازة لمصالح أوسع الجماهير وعلى رأسها مصالح الطبقة العاملة.

فالدولة لا زالت لم تقدم خطتها وهي تجس نبض الشارع وتحاول صناعة رأي عام يقبل خطاب الخروج من الازمة، ولهذا نسمع ونرى عملية تسويق مشاريع حكومة وحدة وطنية، او حكومة منبثقة عن انتخابات 2021 بقيادة سياسية جديدة؛ وجميع هذه الخطابات تسوق لضرورة السلم الاجتماعي على خلفية وحدة وطنية تنخرط فيها الاحزاب والنقابات. لإخراج هذه المشاريع تطلق الدولة الكثير من احجبة الدخان عبر اثارة مواضيع التلهية والافتتان الاعلامي وما يصاحبه من مؤثرات قانونية وإخراج فرجوي بغرض ربح الوقت وإعطاء فرصة فرض الامر الواقع.

أما بالنسبة للقوى المناضلة، فهي بدورها ترى ان المخرج من الوضع الكارثي الذي يعيشه شعبنا لن يكون إلا سياسيا باعتبار ان السياسية هي تكثيف للاقتصاد وللمشروع الاجتماعي برمته. ان الازمة البنيوية لنمط انتاج الرأسمالية التبعية ببلادنا قد وصلت الى درجة عالية من التعفن بات معها اكثر من 20 مليون مواطن ومواطنة مهددين في حياتهم بالموت جوعا او بآفات الامراض او غرقا في لجة البحار هربا من جحيم وطن لا يوفر اسباب العيش الكريم لأبنائه. إن هذه الازمة لن تجد حلها إلا بتحويلها الى فرصة الانتقال الى نمط انتاج جديد يضع المنتجين المباشرين للثروة في مركز القيادة والسلطة. تحقيق هذه النقلة يستوجب فرض برنامج مطالب تنتزع فيه الاغلبية المفقرة الحق في الصحة الجيدة والمجانية والحق في التعليم العمومي الجيد والمجاني وفي العمل القار وهي مطالب تنتزع وتقوى صف الجماهير وتوفر ميزان القوة المتقدم ضد دولة فاشلة استبدادية تحمي مصالح كمشة من الاستغلاليين من برجوازيين احتكاريين وكبار ملاك الاراضي المعمرين الجدد.

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

المطالب المستعجلة للنهج الديمقراطي في زمن جائحة كورونا

ان وباء كورونا الذي تسبب، ومازال، في خسائر اقتصادية وبشرية، عبر العالم بشكل عام وعلى مستوى بلدنا بشكل خاص، يضعنا نحن مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي، كمدافعات ومدافعين عن القضايا العادلة للشعب المغربي وعلى راسه الطبقة العاملة وعموم الكادحين، امام تحديات كبيرة؛ وبقدر ما يطول تفشي الوباء بقدر ما تكبر التحديات.

وأول هذه التحديات هو طرح وتقديم اقتراحات، تستجيب لطموحات شعبنا، حول التدابير والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يجب على الدولة المغربية اتخاذها من اجل التصدي للتبعات الخطيرة لهذا الوباء.

ان تداعيات هذه الجائحة كشفت، بشكل لا يدع مجالا للشك، على فشل نموذج النظام الرأسمالي سواء في المركز او في البلدان التابعة، كالمغرب، وابرز مخاطر ازماته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية. ان هذه المخاطر التي تؤدي ثمنها الشعوب ويكون اغلب ضحاياها من الطبقة العاملة وعموم الكادحين ستستمر مادام الرأسمال هو المتحكم في مصير البشرية وما لم تستنهض الشعوب قوتها الكامنة من اجل بناء مجتمع اشتراكي تسوده العدالة ويكون الانسان فيه مركز الاهتمام.

ان النهج الديمقراطي يرى ان كل الاجراءات المتعلقة بالحجر الصحي التي تم اتخاذها الى حد الآن لا يمكن ان تكون ناجعة وفعالة دون الاخذ بعين الاعتبار المطالب التالية :

• بعث روح التضامن والتآزر والتطوع بين مكونات الشعب المغربي عبر نبذ التعنيف والانفراد باتخاذ القرارات والتخلي عن المنطق الرأسمالي التبعي المخزني في تسيير شؤون البلاد والقطع النهائي مع الليبرالية المتوحشة التي أبانت عن فشلها الذريع في احتواء الازمة بعد ان استهانت بتحذيرات العلماء التي أطلقوها منذ وباء سارس عام 2003.

• الرفع من منسوب الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا كوفيد 19 عبر :

• الإقرار الفوري للضريبة على الثروة

• إقرار الضريبة التصاعدية على الإرث

• إقرار ضريبة على أرباح المضاربات والأنشطة المضرة با لبيئة

• حذف الاعفاءات الضريبية

• التوقيف الفوري للنفقات غير الضرورية

• تحويل الحسابات الخصوصية وميزانية التسلح للصندوق

بدل اغراق الشعب في المديونية بالتوجه لاستعمال خط السيولة وتعميق ارتباط بلدنا ببرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ملاحظة مهمة: تدبير الصندوق بشكل شفاف وذلك عبر نشر حساباته بشكل دوري وعرضها على الشعب بواسطة السمعي البصري

• توقيف العمل بالميزانية الحالية ووضع ميزانية استثنائية تلبي الحاجيات الأساسية للشعب في زمن كورونا مع الرفع من ميزانيات الخدمات العمومية وعلى رأسها، وبشكل فوري، قطاعي الصحة والتعليم.

• التوقف عن سداد الديون الخارجية كليا او على الأقل في مواعيد استحقاقها هذا العام وإعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر المجحفة وغير العادلة وفي سياسة تقويم الدرهم كونها في خدمة الرأسمال الاجنبي.

• حماية الاقتصاد الوطني يمر عبر :

• حماية مناصب الشغل والحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة وعدم فسخ عقود الشغل حيث يجب على المشغل ان يستمر طيلة مدة الاغلاق المؤقت الكلي او الجزئي، في أداء ما يستحقه اجراؤه من أجور وتعويضات وفوائد مادية اوعينية كانوا يتقاضونها قبل تاريخ الحجر الصحي.

• تعميم الاعانة وتوفير الاحتياجات الضرورية لعائلات الفلاحين الفقراء والعمال المؤقتين والعاملين والعاملات في القطاع غير المهيكل ولعاملات وعمال الإنعاش الوطني

باستعمال وسائل سهلة لضمان الاستفادة من الإعانة من بينها تنظيم قوافل متنقلة.

• استفادة كل العاملين والعاملات الموقوفين عن العمل قبل بداية الجائحة والمصرحين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون شرط التصريح في شهر فبراير لأنه شرط غير واقعي. علما أن تصريح وزارة المالية جاء فيه ان عدد المستفيدين من الإعانة بلغ 810000 أي اقل من ربع المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

• اعطاء الأولوية في تقديم الدعم للشركات الصغيرة وربط المساعدات المخصصة لكبار الشركات بتدابير تصب في مصلحة الفئات الضعيفة والهشة.

• التأهب لمواجهة أزمة غذائية محتملة، والتي نبهت اليها منظمة الاغذية العالمية عبر إعادة النظر في السياسة الفلاحية التي فشلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية لشعبنا (الحبوب، الزيت والسكر)، ووضع حد للتبعية الغذائية عبر توجيه إعانات صندوق التنمية الفلاحية لتشجيع الفلاحة العائلية القادرة على تزويد الأسواق بالمنتوجات الغذائية الفلاحية بدل صرف ملايين الدراهم على الشركات الفلاحية وكبار المستثمرين في الفلاحة الذين يوجهون منتوجاتهم أساسا للخارج.

• الاعانة المباشرة للفلاحين الكادحين الذين يعانون من كارثة الجفاف في تزامن مع المعاناة من تبعات جائحة كورونا، مع فتح أسواق مراقبة صحيا لتسويق منتوجهم بالإضافة الى التوزيع المجاني لأعلاف المواشي.

• الاهتمام بشكل جدي بالعالم القروي، الذي عاش خلال عدة سنوات الإقصاء والتهميش في مجال الصحة والتعليم والبنيات التحتية والذي يتزامن فيه الجفاف مع الوباء، والإسراع في تهييئ فضاءات الاستشفاء وإمدادها بالأجهزة والمعدات والأدوية الضرورية لمواجهة جائحة كورونا.

• تعميم تحاليل الكشف عن المصابين أو الحاملين للفيروس على أوسع نطاق باعتباره أنجع وسيلة لحصر كافة الحالات والتمكن بشكل أسرع من محاصرة الوباء ومنع انتشاره .

• توفير مجانية الولوج لخدمة التعليم عن بعد وتوفير الأدوات والأجهزة الضرورية لمتابعة الدروس عن بعد بما يضمن مبدأي الانصاف وتكافؤ الفرص وخاصة في العالم القروي.

• سحب جميع القوانين المجحفة والتي تكرس الهشاشة وتعمم الفقر وعلى رأسها قوانين الخوصصة والتوظيف بالعقدة وتأميم المحروقات.

إن النهج الديمقراطي إذ يقدم هذه المطالب المستعجلة للتخفيف من معاناة شريحة واسعة من الشعب المغربي، يؤكد أن كل هذه الإجراءات والتدابير تستوجب النضال من اجل إطلاق سراح معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين في أفق بناء برنامج وطني ديمقراطي من أجل تحقيق تغيير حقيقي لبناء اقتصاد وطني متحرر وبناء مقومات مجتمع ديمقراطي جديد.

إن النضال من أجل هذه المطالب يفرض توحيد القوى والرقي بعمل الجبهة الاجتماعية وتشكيل جبهة ديمقراطية وجبهة ميدانية وخوض معارك موحدة وقوية من اجل انتزاع مكاسب حقيقية ومواجهة الفساد والاستبداد المخزني، كما يفرض على الحركة النقابية أن تواجه غطرسة الباطرونا وتنسق عملها من أجل الدفاع بحزم عن مصالح الطبقة العاملة وخوض المعارك النضالية الضرورية لفرض الاستجابة لمطالبها المشروعة.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

آسفي

المركب الكيماوي بآسفي

بعث مكتب فرع اسفي للنقابة الوطنية لعمال الفوسفاط التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برسالة إلى مدير المركب الكيماوي بآسفي مؤرخة في 21 ماي 2020 حول الأوضاع المأسوية التي يعاني منها عمال المناولة بشركة النقل

"منافيت" التابعة لوكالة "سوتريج" المفوض لها نقل المتعاونين من ترهيب وخرق لمدونة الشغل وممارسة ضغوطات انتقامية في العمل وصلت إلى درجة الطرد والتشريد والتهديد اليومي، مما أجج الوضع النفسي والاجتماعي لدى السائقين وأسرهم، وطالبه فيها بالتدخل الفوري لوضع حد لهذه الممارسات حفاظا على كرامة السائق وحقوقه المشروعة.

وحسب صفحة "س د ت أسفي فوسفاط أسفي" فان شركة المناولة "منافيت" قامت بطرد مجموعة من السائقين كان أخرهم سائقا تم طرده بتاريخ 18 ماي 2020 لا لشيء سوى لأنه طالب بحقه في العطلة السنوية.

ويعاني عمال شركات المناولة بالمركب الكيماوي بآسفي ظروف عمل قاسية كما يعانون من الحرمان من الكثير من حقوقهم القانونية ومن ضياع حقوقهم أثناء حوادث الشغل حيث لا يتم التصريح بها من طرف الشركة المشغلة كما حدث لأحد عمال شركة "د ج م". فبتاريخ 13 ابريل 2020 تعرض هذا العامل لحادثة شغل تسببت في حروق خطيرة لإحدى يديه. ولم يكتف المشغل بعدم التصريح بحادثة الشغل بل قام بطرد العامل للتخلص منه. وقد سبب له ذلك معاناة جسدية ونفسية كبيرة خاصة وانه رب لأسرة من زوجة وثلاثة أبناء هو معيلهم الوحيد. وتبقى إدارة المركب الكيماوي للفوسفاط مكتوفة الأيدي أمام هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق العمال ولدفتر التحملات من طرف شركات المناولة والوساطة مما يجعلها مشاركة في المآسي الكثيرة التي يتعرض لها هؤلاء العمال.

تطوان

عمال تعاونية الحليب " كولينور"

بعث الاتحاد الجهوي التابع للاتحاد المغربي للشغل بتطوان برسالة الى رئيس المجلس الإداري لتعاونية الحليب " كولينور " بتطوان مؤرخة في 22 ماي 2020 يعبر فيها عن احتجاج عمال التعاونية على السياسة المنتهجة من طرف إدارة التعاونية اتجاهم واتجاه ممثليهم النقابيين عبر تشديد الخناق عليهم واستفزازهم بقرارات تعسفية، إضافة إلى التراجع الخطير عن بعض الحقوق المكتسبة مثل سلفة العيد وتجاهل الملف المطلبي وعدم التفاوض على نقطه. ويطالب فيها بالتدخل لوضع حد لهذه الوضعية حماية لحقوق العمال ولكرامتهم.

ويذكر أن إدارة التعاونية قامت بتنقيل مجموعة من عمال التعاونية إلى طنجة انتقاما منهم مباشرة بعد خوضهم لإضراب واعتصام أمام الشركة احتجاجا على عدم توصلهم بأجورهم الشهرية خلافا لباقي العمال. وهو ما اعتبروه سياسة انتقامية تجويعية في حقهم.

الباطرونا تشدد هجومها على الطبقة العاملة

لم يكفها طرد وتسريح العمال/ات وعدم أداء أجورهم والاعفاء من الضرائب والاستفادة من صندوق كورونا، وتحويل الوحدات الإنتاجية إلى بؤر لتفشي مرض كوفيد19-، مفضلة الأرباح على حساب صحة وسلامة وأرواح العمال/ات، وفرض استئناف نشاطها، رغم كل المآسي التي تسببت فيها وبدون توفير الشروط اللازمة لحماية العمال/ات، مستفيدة من تواطؤ وترخيص النظام المخزني، بل انتقلت إلى مستوى أعلى في هجومها على الطبقة العاملة من خلال التقدم بمقترح للجنة اليقظة الاقتصادية يتضمن مقتضيات خطيرة تهدد ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة، من بينها إجراء البطالة الجزئية لمدة سنة ابتداء من يوليوز 2020 مع تخفيض الأجر الذي لن يتعدى 3000 درهم كحد أقصى تؤدي الدولة 50% منه .أما المشغل فيؤدي للأجير حسب ساعات العمل. وهو ما يعني تهديد أجور الطبقة العاملة والحكم عليها بالمزيد من الفقر والبؤس زد على ذلك استغلال الوضع للتخلص من الآلاف منها بذريعة أزمة المقاولة.

الكرة الآن في ملعب النقابات. هل ستتحمل مسئوليتها في الدفاع عن الطبقة العاملة وتتخذ خطوات عملية جريئة في ذلك؟ أم ستكتفي بإصدار البيانات والتصريحات التنديدية كعادتها وتترك الطبقة العاملة فريسة للرأسمال المتوحش؟

طنجة

مصنع "رونو" للسيارات بطنجة

ارتفع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في صفوف العمال/ات بمصنع "رونو" بطنجة إلى 8 حالات مؤكدة حسب بلاغ لإدارة الشركة بعد إجراء التحليلات المخبرية لأكثر من 1200 عامل/ة. نشير إلى أن المصنع استأنف نشاطه بترخيص من السلطات الجهوية، كغيره من الوحدات الصناعية، رغم تحول بعضها إلى بؤر وبائية. كما نشير إلى أن مصنع "صوماكا" التابع لمجموعة "رونو" بالدار البيضاء سجل بدوره إصابة32عامل بالفيروس، رغم ادعاءاتها باحترام معايير الطوارئ الصحية.

ونشير أيضا إلى أن السلطات المخزنية رخصت للمجموعة باستقدام مهندسين فرنسيين ورومانيين للدخول إلى المغرب في الوقت الذي مازال فيه المئات من المغاربة عالقين في الخارج. مما يطرح سؤال القرار السيادي للدولة؟

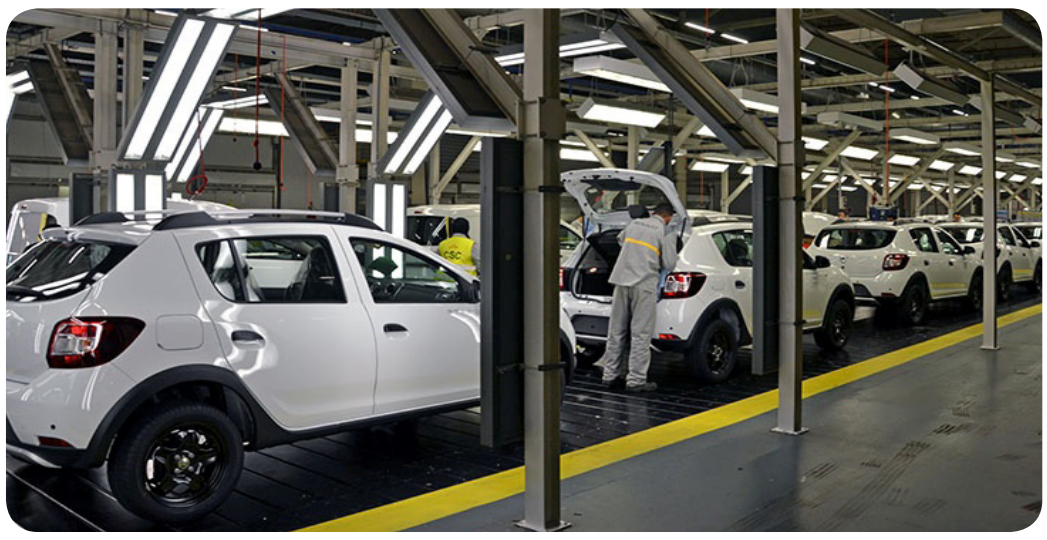

النهج الديمقراطي فرع طنجة يعبر عن تضامنه المطلق مع إحتجاجات عمال شركتي أمانور والمغرب

اجتمعت الكتابة المحلية في اجتماعها الدوري وبعد تقييمها للوضع في ظل انتشار وباء فيروس كورونا بالمدينة اصدرت البيان التالي:

إستمرار الأزمة الصحية التي يمر بها العالم جراء فيروس كوفيد19-. أزمة غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية وقد ترتب عنها تفاقم لآثار الأزمة المالية التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي مما دفع بالحكومات الى تقديم كل أشكال الدعم للشركات وللباطرونا بمبررات كاذبة مفضوحة من قبيل صيانة الاقتصاديات الوطنية والوحدة والتضامن الوطنيين. في المقابل تمت التضحية بالشعوب وبالطبقات الشعبية وفي مقدمتهم الطبقة العاملة وعموم الكادحين فتم تقديمهم قربانا لمواجهة الجائحة وصونا لأرباح الباطرونا والشركات العملاقة كما هو الحال على المستوى الوطني والجهوي والمحلي .حيث يسجل الفرع

- إستمرار تشغيل العمال في ظروف لا صحية والتي لا تحترم فها الباطرونا ادنى شروط الصحة والسلامة مما حول القطاع الصناعي بالمدينة الى بؤرة لإنتشار الفيروس بعد ان سجلت مجموعة من الحالات بداخل مواقع الإنتاج (ديلفي ابتيف للكابلاج .وشركة ليير وشركة رونو و....) و خاصة بعد اعلان السلطات وارباب الشركات عن عودة جزء من العمال الى استئناف عملهم مما يطرح سؤال عن مصير باقي العمال وما هي اجراءات التعويض التي سيتفيدون منها.

- ارتفاع الحالة الوبائية بسجن طنجة 1 الذي عرف وفاة نزيلين ومحاولة انتحار نزيلين اخرين ، مما يجعلنا نتساءل عن وضعية السجناء والمصابين منهم وظروف علاجهم

- استمرار معاناة عمال امانور. والمغرب الكبير.

احتجاج عمال كولينور المحولين من تطوان لعدم توصلهم باجورهم.

- تواتر احتجاجات المواطنين بسبب اقصائهم من الدعم المقدم في اطار دعم صندوق كورونا خاصة العاملين بالقطاع الغير المهيكل وبالعالم القروي الذي يعاني ساكنته من الجفاف ايضا.

- ارتفاع اسعار المواد الغذائية ونذرتها مما يدفع بالسماسرة والمضاربين بالزيادة في الأسعار.

بناء على ماسبق يعلن الفرع ما يلي

- تضامنه اللامشروط مع إحتجاجات عمال شركتي أمانور والمغرب الكبير ومناشدته كل القوى التقدمية لتبني مطالبهم والتضامن معهم.

-تضامنه ومساندته المطلقة واللامشروطة مع الاطار الصحي والمناضل النقابي السيد علي حموت في حقه في التعبير عن رايه والاحتجاج السلمي الذي يضمنه الدستوروالمواثيق الدولية لحقوق الانسان.

- تضامنه مع كل الصحافيين والمدونين المعتقلين وكل ضحايا خروقات النظام لحرية الراي والتعبير وسياسة تكميم الأفواه والتشهير الذي يتعرض له المناضلات والمناضلون عبر الأقلام المأجورة.

- يهنئ المعتقلين السياسيين وعائلاتهم على خلفية حراك الريف الذين عانقوا الحرية مؤخرا بعد اكمال مدة اعتقالهم ،ويجدد مطلبه بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع مراكش يطالب بالإهتمام بالقطاع الصحي للمدينة

طالب الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش إدارة المركز الإستشفائي الجامعي ومندوبية وزارة الصحة بوضع خطة لتجاوز هذه الأوضاع التي يعيشها القطاع بإشراك الأطر الصحية والفاعليين الإجتماعيين واللجن العلمية المختصة، تستهدف تدارك ما تراكم من ملفات لعلاج المرضى، وتشغيل كل المرافق الاستشفائية بكل طاقاتها. مع وضع خطة تستحضر حالات الطوارئ وكيفية التعامل معها مستقبلا، دون تعطيل للحق في الصحة والولوج للخدمات الطبية الاعتيادية والعلاج.

ودعا البيان، للإسراع بفتح ممرات آمنة لجميع المرضى، مع ضرورة الإنتباه للأمراض المزمنة والمميتة، إو التي تتطلب وضعا تحت المراقبة الطبية الدائمة والمستعجلات.

توسيع العرض الصحي، وتوجيه كل الإستثمارات لبناء مستشفى جهوي بمراكش، أو إعادة مستشفى إبن طفيل ليقوم بهذه الوظيفة، مع توسيع المركز الإستشفائي الجامعي والرفع من طاقته الإستيعابية.

وطالبت الهيئة الحقوقية بإعادة هيكلة بعض المستشفيات كمستشفى إبن زهر والشيخ الأنطاكي، ومستشفى الأمراض العقلية والنفسية بالسعادة وتجهيزها بكل الآليات والأجهزة والمعدات الطبية والبيوطبية وكل الضروريات للعمل الطبي والارتقاء بخدماتها، وتمكينها من الأطر الصحية الكافية، علما أن هذه المؤسسات رغم تقادم بعضها كإبن زهر والأنطاكي لعبت دورا أساسيا في التكفل بالمرضى من حاملي الفيروس covid 19.

ودعوا للإسراع بفتح مركز الفحوصات بمستشفى إبن طفيل واستثمار التجهيزات التي توصل بها، والرفع من عدد الأطر الطبية حتى تتمكن من النظر في تراكم ملفات المرضى.

وطالب البيان الحقوقي بتشغيل الجناح المغلق والمشكل من 04 طوابق بمستشفى إبن طفيل، لمواجهة الضغط الصحي وتلبية حاجيات المرضى في العلاج.

وبينما دعا لبناء مستشفى بحجم مستشفى إقليمي بمدينة تامنصورت للتخفيف عن مدينة مراكش، طالبت الهيئة الحقوقية المندوبية الجهوية لوزارة الصحة بالتدخل للرفع من جاهزية المستشفيات الإقليمية على مستوى الجهة، عبر تجهيزها بالمستلزمات والمعدات والآليات، ووضع حد لما هو شبه سائد من تعطل مثلا لآليات سكانير وبعض آليات الكشف بالأشعة، وأيضا تجهيزات ومواد المختبرات، ناهيك على قلة الأطر الإخصائية وغياب قاعات للجراحة بمواصفات ومعايير طبية جيدة.

ودعا البيان الحقوقي لتقوية آليات الوقاية والتدخل السريع، عبر تشغيل وتقوية كافة الإمكانيات اللوجستكية، كمصلحة SAMU وتمكنها من الأطر الكافية اللازمة الضرورية.

كما طالبت الهيئة الحقوقية بتوفير شروط عمل سليمة محفزة للأطر الصحية وكافة شغيلة المستشفيات، مع إيلاء إهتمام بالغ للأطر الصحية بإعتبارها الركيزة الأساسية للإقلاع بالقطاع، بما فيها الأطباء المقيمين والأطباء الداخليين.

ودعت لتوفير سبل العلاج للمرضى في شروط صحية جيدة وتمكين جميع فئات المجتمع من الولوج للعلاج دون تمييز وتمتيع الفئات الهشة سواء غير المؤمنة أو حاملي بطاقة راميد من حقها الإنساني في الخدمات الصحية المجانية.

معاناة عمال النظافة

قامت شركة "تاركيت سرفيس" المتعاقدة مع المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية باشتوكة ايت باها للقيام بمهام للنظافة والحراسة بإلزام العمال/ات إذا أرادوا تجديد عقود العمال كتابة إشهاد يقرون فيه بالاستفادة من الراحة الأسبوعية وبأنهم /هن توصلوا بمبلغ 1200 درهم الخاص بالعطلة السنوية، وأنهم/هن توصلوا بمبلغ نهاية العقدة ومدتها 3 سنوات ويقدر ب2400 درهم في الوقت الذي لم يستفيدوا/ن فيه من هذه الحقوق إطلاقا. بالإضافة الى مطالبتهم/هن بتقديم الاستقالة حتى تجديد العقدة والعمل 12 ساعة في اليوم بدل ثمانية.

إن استغلال شركات المناولة للعمال والعاملات ليس له أية حدود. وهي تتمادى في ذلك بسبب تواطؤ الجهات المسئولة من مفتشيات الشغل والسلطات المحلية والإقليمية والجهوية والمؤسسات المتعاقدة معها وبسبب غياب التنظيم النقابي وسطهم/هن بسبب المنع أو عدم اكتراث النقابات بهذه الفئة مما يزيد من معاناتها وبؤسها.

عمال البناء أكثر الفئات المتضررة

عمال البناء من الفئات الأكثر استغلالا وهشاشة. إذ غالبا ما يشتغلون كمياومين، في ظروف صعبة وخطيرة تفتقر إلى ابسط وسائل السلامة والصحة. ومعظمهم يشتغلون بأجور زهيدة دون التصريح بهم في الغالب لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يحرمهم من التغطية الاجتماعية والصحية والحق في التقاعد مما يجعلهم يستمرون في العمل حتى العجز أو الوفاة.

ولا تكتفي الباطرونا المتوحشة باستغلال هؤلاء العمال بل تتجاوز ذلك لتمارس عليهم كل أصناف الاهانات والمس بالكرامة. وعندما يطالبون بأبسط حقوقهم يكون مصيرهم الطرد أو القمع الذي قد يصل إلى الاعتداء الجسدي، كما حدث لعامل البناء رضوان الغداسي الذي يعمل بمشروع شركة "بطون ليس" و الذي تعرض للضرب والتعنيف، والذي تسبب له في جروح خطيرة على مستوى الرأس والعنق، من طرف "بلطجية" مسخرين من طرف شركة "توهاميس" المتعاقدة مع شركة "بطون ليس" لإنجاز مهمة بالمشروع، حسب البيان التضامني الذي أصدره فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي وشبكة تقاطع للحقوق الشغلية مع الضحية.

القطاع العمالي للنهج الديمقراطي يدين أي مس بأرواح وحقوق العمال

اجتمعت السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي عن بعد يوم السبت 30 ماي 2020 وبعد تدارسها للنقط المدرجة في جدول الأعمال تعلن للرأي العام مايلي:

• إستمرار الأزمة الصحية التي يمر بها العالم جراء فيروس كوفيد19-، وما قد يترتب عنها من أزمات اقتصادية وانعكاسها على النظام الرأسمالي العالمي مما يدفع بالحكومات الى تقديم كل أشكال الدعم للشركات وللباطرونا بمبررات كاذبة مفضوحة من قبيل دعم الاقتصادالوطني والوحدة والتضامن الوطنيين. بالمقابل تتم التضحية بالشعوب وبالطبقات الشعبية وفي مقدمتهم الطبقة العاملة وعموم الكادحين و تقديمهم كقرابين لمواجهة الجائحة وصونا لأرباح الباطرونا والشركات.

• تعريض حياة العاملين والعاملات للخطر بقطاع السيارات وشركات الكابلاج وعمال وعاملات الأسواق الممتازة وبمجموعة من الضيعات الفلاحية باشتوكا ايت بها وبشركات الصيد البحري بكل من آكادير (والعيون والداخلة) بالصحراء الغربية حيث لجأت مجموعة من الشركات وبمساعدة السلطات ، بتنقيل بحارة من آسفي وآكادير لتعويض عمال بحارة رفضوا الإلتحاق بعملهم خوفا على حياتهم من خطر جائحة كورونا ،لعدم توفير شروط الصحة والسلامة ومسافة الامان في اماكن العمل ،وفي وسائل نقلهم من وإلى مقرات العمل الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية .

• فتح مجموعة من الشركات الموبؤة ابوابها في وجه العمال والعاملات وفرض عودتهم تحت التهديدوالضغط.

• فشل السياسة المتبعة من طرف المخزن في معالجة ملف الكادحين والكادحات ،في القطاعات الغير مهيكلة و ما تعرضوا له من إهانة وبطش من طرف القوات القمعية اثناء اخلاء السويقات (فراشة،عمال الموقف.....)بمختلف ربوع الوطن وعدم تمكينهم من بديل يوفر لهم لقمة العيش .

ولأجل كل ماسبق تطالب السكرتارية الوطنية بما يلي:

1 - مطالبتنا للدولة بتوفير حماية للعاملات والعمال الموقوفين عن العمل ،وتعويضهم عما لحقهم من اضرار جراء ما تعرضوا له ، وفرض عودتهم إلى عملهم فور الخروج من الحجر الصحي ، وفي ظروف تحترم الشروط المنصوص عليها لحفض صحتهم وسلامتهم .

2 - مطالبتنا بمحاسبة ارباب الوحدات الإنتاجية المسؤولين عن انتشار الوباء نتيجة عدم توفير شروط الصحة والسلامة الموصى بها داخل وحداتهم ،مع اعتبار مرضهم حادثة شغل وتعويضهم عن الضرر اللاحق بهم ومنح ذوي الحقوق معاشات وتعويضا توفر لهم لقمة عيشهم الكريم .

3 - إدانتنا للتغول القمعي المخزني والذي ادى الى المس بحرية وسلامة وحقوق المواطنين،والمطالبة بسحب القانون المشؤوم 22.20 الرامي الى تكميم الأفواه .

4 - ادانتنا لأي مس بارواح وحقوق العمال، والمطالبة بسن ضريبة على الثروة، وبإدخال تغييرات جذرية على الميزانية لتصب في اتجاه انقاذ الفئات الشعبية وتقوية الخدمات الاجتماعية .

5 - مطالبتنا للمركزيات النقابية بتحمل مسؤوليتها

التاريخية وتصدي لمخططات الدولة والباطرونا وعدم الاذعان لمطالب هذه الاخيرة القاضي بمراجعة مدونة الشغل ،كما نطالب مفتشيات الشغل ومفتشية الضمان الإجتماعي ،القيام بمهامها والسهر على فرض إحترام القانون رغم علاته ومحاسبة الشركات التي تخرق القانون وتحرم العمال والعاملات من التصريح بهم لذى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي .

فشل السياسة المتبعة من طرف المخزن في معالجة ملف الكادحين والكادحات ،في القطاعات الغير مهيكلة وما تعرضوا له من إهانة وبطش من طرف القوات القمعية اثناء اخلاء السويقات (فراشة،عمال الموقف.....) بمختلف ربوع الوطن وعدم تمكينهم من بديل يوفر لهم لقمة العيش

6 - مطالبتنا الدولة بإنصاف الفلاحين الصغار ضحايا الوباء والجفاف معا ، وعدم الكيل بمكيالين في تدبير اوضاعهم المأساوية والكارثية .

7 - نعبر عن تضامننا المبدئي واللامشروط مع عمال وعاملات امانور و عمال روزافلور وعمال صوبروفيل في معركتهم النضالية ،ودعوتنا لكل العاملات والعمال ،وكل الكادحين والكادحات الى رص الصف لمواجهة غطرسة لباطرونا.

8 - ندعو كافة الإطارات التقدميةوالديمقراطية وكافة الماركسيين وكافة الأحرار والحرائر وطنيا، وعبر العالم الى رص الصف لمواجهة ما ستسفر عنه ازمة كرونا ،والتي ستحاول الإمبريالية المتوحشة تصريفها على حساب حقوق الطبقة العاملة وعموم الكادحين .

9 - تحيي عاليا تضحيات الاطر الصحية وعمال النظافة والعاملات والعمال وكذا العمال الزراعيين ،الذين قدموا ارواحهم وضحوا من اجل الحفاظ على سلامة صحتنا ونظافة حينا ووفروا المواد الغدائية لكل ربوع الوطن.

الوضع السياسي الراهن ومهامنا النضالية المستعجلة

عبد السلام العسال

في ظل السياسات العدوانية لنظام التبعية المخزني، تتسم الأوضاع العامة ببلادنا بأزمة خانقة وتدهور شامل على كافة المستويات.

على المستوى الاقتصادي، ولأن الاقتصاد المغربي تبعي للدوائر الامبريالية، ولكونه يعتمد، أساسا، على السياحة والخدمات والنسيج وبعض الوحدات الصناعية والفلاحية القليلة (الفوسفاط، المعادن، تركيب السيارات، الصيد البحري..) فإنه يوجد على الحافة، في وضعية ركود مستمر، ويعاني من أزمات خانقة متجددة، فنسبة النمو لم تتجاوز 2,9% سنة 2019، وهي مرشحة ألا تتجاوز 2,2% سنة 2020، (تصريح رئيس المندوبية السامية للتخطيط

في 11 مارس 2020). والدخل الفردي جد متدني (الرتبة 122 عالميا حسب تصنيف منتدى الاقتصاد والأعمال بالأمم المتحدة لسنة 2018)، بسبب احتكار الثروة الوطنية من طرف حفنة من البورجوازيين الجشعين وفي ظل نهب وتهريب المال العام والتهرب من أداء الضرائب، والعجز التجاري المغربي في تصاعد مستمر إذ بلغ 21,72 مليار دولار سنة 2019، وبلغ حجم الدين الخارجي للمغرب عند متم 2019، 339,8 مليار درهم حسب تقرير إحصائي لوزارة المالية (؟؟؟؟)، في حين سجل الدين الداخلي 558,3 مليار درهم (حوالي 59 مليار دولار) عند نهاية أبريل 2019. وبقراءة متأنية لهذه الأرقام نستنتج أن الاقتصاد المغربي المنهار يعتمد بالأساس على الاقتراض، (داخليا وخارجيا) وهو الطريق الأسهل للنظام المخزني الذي أغرق البلاد في المديونية التي يؤدي الشعب المغربي فاتورتها على حساب حقوقه في التعليم والصحة والسكن والشغل القار ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى، وإذا ما أخذنا، كمثال، وضعية الشغل، فإننا سنقف على كارثة حقيقية لقطاع الشغل، ولكي لا يزايد علينا أحد بأننا عدميون ونكارون، فإننا نعتمد، هنا، معطيات وأرقاما رسمية صادمة حول قطاع الشغل، حيث كشف بحث رسمي للمندوبية السامية للتخطيط، (فبراير 2019) بالأرقام عن أزمة عميقة في القطاع، فمعدل الشغل لم يتجاوز نسبة 41,7 %، أي أن أكثر من نصف السكان النشطين يوجدون خارج دائرة الشغل، ذلك أن 13 مليون و970 ألف مواطن(ة) من بين أزيد من 25 مليون شخص ممن تتجاوز أعمارهم 15 سنة، يوجدون خارج سوق الشغل، أما الذين تمكنوا من ولوج سوق الشغل، فإن مليونا و679 ألف منهم يشتغلون دون أجر، ما يعادل مشتغلا واحدا من بين ستة يقوم بشغل غير مؤدى عنه، وتتوزع نسب المشتغلين/ات دون أجر على 39,3% في صفوف النساء و45,5% في صفوف الشباب أقل من 25 سنة و11,2% لدى البالغين 45 سنة فما فوق، و21,2 % بالنسبة للأشخاص بدون شهادة و9,9 بالنسبة لحاملي الشهادات، إنه نظام السخرة والعبودية في أقبح صورهما، يضاف إلى ذلك أن 273000 شخصا في سن العمل غادروا سوق الشغل مؤقتا قبل جائحة كورونا، وحوالي 900000 فقدوا عملهم خلال الجائحة، يضاف إليهم جميعا مليون و107 آلاف شخص من المعطلين حسب الإحصائيات الرسمية المشكوك والمطعون في صحتها، مع العلم أن الأغلبية الساحقة من المشتغلين، خاصة، في القطاع الخاص لا يتلقون حتى الحد الأدنى للأجر الصناعي (2694.17 درهم/الشهر) والفلاحي (1903.72 درهم/الشهر) الذي، على فرض تطبيقه، لا يكفي حتى لسد الرمق وبالأحرى لتغطية المصاريف اليومية المتعددة (السكن استئجارا أو اقتناء، الدراسة، التطبيب، الماء والكهرباء، الكساء...).

ومما يفاقم من الوضع العام المتردي، افتقار جماهير شعبنا إلى الاستفادة مما يسمى صناديق الحماية الاجتماعية، التي ينخرها الفساد وسوء التدبير والتلاعب بالأموال الطائلة الموجودة بها، وعلى سبيل المثال فالصندوق المخصص لتمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة المعروف بالإنعاش الوطني يسجل فائضا سنويا، يبلغ حوالي 12 مليار سنتم، كان يمكن تخصيص جزء كبير منه لدعم الفئات الهشة وتخصيص دعم مالي للمعطلين وللعاملات والعمال الذين فقدوا شغلهم، كما تم تسجيل فائض خاص في حساب الصيدلية المركزية بلغ 200 مليار سنتم، لم يوظف منه أي درهم، على سبيل المثال، لتوفير خدمات تصفية الكلي بالمواد الصيدلية لتلبية حاجيات المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية ومؤسسات الرعاية الصحية الأساسية. وفي نفس الوقت فإن الفائض في حساب صندوق دعم التماسك الاجتماعي تجاوز 700 مليار في حين تتجاوز الفائض في الحسابات الخصوصية للخزينة المتعلقة بمجال تعزيز البنيات التحتية مبلغ 1000 مليار.

وعموما يصل عدد الحسابات المرصودة لأمور خصوصية إلى 12 حسابا، ناهزت نفقاتها، سنة 2019 مبلغ 10 ملايير درهم هي موضوع تحقيق من طرف لجنة مراقبين للمالية؟؟؟؟؟حيث تشوبها اختلالات كبرى، مع العلم أن الموارد المرصودة لها فاقت 24 مليارا، ما يؤكد أن فائضها يناهز 14 مليارا كان يمكن استعماله لدعم الجماهير المعوزة ، "كما ستقوم اللجنة بالتدقيق في كيفية صرف أزيد من 52 مليار سنتم لتمويل برنامج المساعدة المباشرة للأرامل في وضعية هشة، إضافة إلى ستة ملايير سنتم لفائدة قدماء موظفي الإدارة المعوزين والذين يتقاضون معاشا يقل عن 500 درهم أو لا يستفيدون من أي دخل. ويعرف صندوق التماسك العديد من الاختلالات، إذ يتوفر على فائض مهم، لكن نسبة قليلة من الفئات المستهدفة هي التي تستفيد من دعم هذه الآلية المخصصة للحماية الاجتماعية للفئات الهشة، إذ وصل الفائض، حاليا، إلى أزيد من ألف مليار سنتم، في حين أن النفقات لم تتجاوز 262 مليار سنتم" (د عزيز غالي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان).

إن الاكتفاء بالوقوف على هذه المكونات الثلاث (الوضع الاقتصادي والحالة الاجتماعية ووضعية الحماية الاجتماعية) وتحليلها لتشخيص خطورة الأزمة الخانقة والتدهور الفظيع للوضع العام ببلادنا والتي زادت الجائحة في تفاقمها، يجعلنا نستنتج أن هذا الوضع المأزوم ليس قدرا منزلا على شعبنا من السماء، وإنما يجد تفسيره في أسسه المادية التالية :

• السياسات المعادية للتكتل الطبقي السائد ونظامه السياسي المخزني.

• تشتت قوى اليسار الجذري، وعدم إدراكها لضرورة الحاجة للتكتل والتوحد على أرضية تحالفات حقيقية، مرحلية وإستراتيجية، وعلى قاعدة برنامج حد أدنى مشترك لمناهضة هذا الوضع المتردي والفعل فيه لتغييره.

• هيمنة البيروقراطيات المقيتة على المركزية النقابية وإفراغها من طابعها الكفاحي وتحويلها إلى بقرة حلوب لخدمة المصالح الضيقة والأنانية لهذه البيروقراطية واستخدامها للطبقة العاملة عوض خدمتها وضعف عمل اليسار في هذه المركزيات.

• افتقار الجماهير الشعبية الكادحة، وضمنها الطبقة العاملة، إلى أدوات الدفاع الذاتي المنظمة والمسؤولة، لقيادة وتنظيم وتطوير وتقوية وتجذير نضالاتها.

• افتقار الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات إلى حزبها السياسي المستقل الذي به وحده تستطيع قلب هذا الوضع رأسا على عقب وهدم نظام التبعية المخزني وبناء مجتمع بديل في ظل دولة وطنية ديمقراطية شعبية في أفق الدولة الاشتراكية المنشودة التي وحدها من تستطيع تخليص شعبنا من ظلم وطغيان وتسلط هذا النظام الرجعي المتحكم فيه امبرياليا.

لكل ما سبق، فإن الحاجة أصبحت تدعو، أكثر من أي وقت سابق، عموم المناضلين/ات التقدميين/ات، وخصوصا الماركسيين/ات منهم، لتضافر الجهود وتقوية العزم وتصليب الإرادة للإسراع في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات كمهمة آنية ومستعجلة، إذا كنا، بالفعل، نطمح لبناء مجتمع ديمقراطي عادل يتسع لكل جماهير شعبنا التواقة للحرية والكرامة والعدالة والمساواة.

المناطق الحرة ... استباحة الاستغلال وحجر الحقوق والحريات

يتناول ملف العدد موضوع المناطق الحرة بالمغرب، هذه المناطق التي تعتبر مناطق الاستعمار الجديد حيث تستغل الطبقة العاملة بدون حسيب ولا رقيب؛ ويبين اين يتم تعطيل القوانين الجاري بها العمل في المغرب على علاتها وكيف يتم اطلاق يد الرأسمال الاجنبي وتنفذ جميع رغباته والخضوع لاملاءاته. انها مناطق حرة للرأسمال ومناطق عبودية الطبقة العاملة.

من خلال محاور هذا الملف نسعى لإماطة اللثام عن واقع عبودية القرن الواحد والعشرين وفضح خطاب التبعية وتسخير سواعد عاملات وعمال المغرب لتنمية ارباح الشركات المتعددة الاستيطان؛ انها مناطق يمنع فيها العمل النقابي وهي محروسة مثل الثكنات العسكرية.

المناطق الحرة بالمغرب: تكريس النظام التبعي وتركيز المصالح الرأسمالية على حساب الشعب المغربي في تقرير مصيره في التنمية والثروة

محمد شوبيا

عرف المغرب إقامة المناطق الحرة للتصدير كما كانت تسمى مباشرة بعد الاستقلال الشكلي أي سنة 1961 بطنجة وهي اول منطقة حرة بالقارة الافريقية.

ويأتي الاهتمام بدراسة المناطق الحرة من منطلق اعتبارها امتدادا متقدما للمصالح الرأسمالية العالمية بالمجالات الوطنية للدول المستقلة حديثا لإرساء أشكال جديدة من الاستعمار، من خلال بناء علاقات التبعية في الدولة الطرفية لفائدة دول المركز على أساس القسمة العالمية في سلم العمل الدولي، وذلك لإفراغ الاستقلالات الوطنية من أي محتوى تحرري فعلي، خصوصا في مراحل ما بعد الاستقلالات حيث شهد العالم استقطابا كبيرا بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي، وأيضا ظهور الخيارات الثالثية من خلال مبادئ كتلة عدم الانحياز وفك الارتباط.

تأتي أهمية موضوع المناطق الحرة كذلك من كون هذه الأذرع المتقدمة للرأسمالية المتوحشة في المجالات الوطنية تشكل أداة للهجوم على الطبقة العاملة من أجل تفكيك مكتسباتها التاريخية، والتي راكمتها عبر نضالات وتضحيات كبيرة، وذلك بإدماج الطبقة العاملة في تناقضات الرأسمالية لتتحول إلى التنافس العالمي وهو أحد عوامل إضعافها وتهشيش أحوالها لدفعها إلى قبول شروط عمل أكثر سوءا باستمرار.

انطلاقا مما سبق سنحاول تناول موضوع المناطق الحرة في بلدنا في محورين كبيرين هما :

• السياقات التاريخية والمرجعيات القانونية المؤسسة للمناطق الحرة وتحرير التبادل والاستثمار ضمن النظام التبعي :

• في التعريف الماركسي : هي المجالات اللاوطنية للرأسمال العالمي على حساب المجالات الوطنية للشعوب الخارجة لتوها من الاستعمار المباشر، وذلك لإعادة انتشار الاستعمار بطرق جديدة بهدف الحفاظ وتركيز وتوسيع المصالح الرأسمالية الجديدة بعد مخرجات الحرب العالمية الثانية، وهذا يعني انتقاص أجزاء من السيادات الوطنية على السلطة السياسية وعلى الثروات والمقدرات الاقتصادية تحت غطاء تشجيع الاستثمار الأجنبي والتعاون الثنائي والمتعدد الدولي، وعلى حساب القرار الاقتصادي الوطني تأسيسا على علاقات التبادل والنمو غير المتكافئين، وهذا ما يفسر كون الدول التي تأسست بها المناطق الحرة مبكرا هي إما فاقدة لقرارها السياسي اليوم رغم قوتها الاقتصادية، ومنها سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وإما فاقدة لقرارها السياسي والاقتصادي الوطني كالمغرب وتونس ومصر والأردن، ويمكن ان نستثني الصين الشعبية والتي لم تسمح بالمناطق الحرة إلا في وقت متأخر منذ 1979 أي بعد أن استكملت كل مهام التحرر الوطني والبناء الاشتراكي.

• التشريعات المؤسسة للمناطق الحرة للتصدير بالمغرب: بعد الإطاحة بالبرنامج الوطني المتمثل في المخطط الخماسي الأول لحكومة عبد الله إبراهيم، وبعد حسم السلطة من طرف التحالف الوطني السائد قيد التشكل، فقد تم إفراغ هذا المخطط من أي محتوى تحرري للاقتصاد الوطني بدأ التشريع للنظام الاقتصادي التبعي منه ما يتعلق بإقامة المناطق الحرة للتصدير منذ 1961 بطنجة كأول منطقة بإفريقيا ويمكن تقسيم التشريعات المؤسسة والمؤطرة إلى مرحلتين :

• صدور اول ظهير رقم 426-61-1 بتاريخ 30 دجنبر 1961 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2567 بتاريخ 5 يناير 1962.

• مرسوم تطبيقي رقم 709-61-2 ونشره بالجريدة الرسمية أعلاه.

• المرسوم رقم 023-65-2 بتاريخ 11 يناير 1965 بالجريدة الرسمية عدد 2732 بتاريخ 10 مارس 1965.

وتغطي هذه التشريعات مرحلة تأسيس وتكريس النظام التبعي :

• قانون 19-94 بالإضافة إلى الديباجة يتكون من 9 فصول و44 مادة وهو اهم قانون جديد مؤطر للمناطق الحرة والتبادل والاستثمار الحر في مرحلة الهجوم النيولبرالي المتوحش.

• مرسوم 511-96-2 الصادر في 10 نونبر 1997 المنشئ للمنطقة الحرة الجديدة بطنجة مساحتها 345 هكتار؛

• مرسوم 512-96-2 الصادر في 10 نونبر 1997 المنشئ للمنطقة الحرة بالناظور.

• المرسوم 99-98-2 الصادر في 4 فبراير 1998 منح شركة Tanger free zone امتياز إدارة المنطقة رأسمالها مساهم تشاركه الوكالة الخاصة طنجة المتوسط والتجاري وفابنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية ثم إسما أنفيس وإرما الوطنية والصندوق الوطني المهني المغربي للتقاعد.

• مرسوم 642-02-2 بتاريخ 5 دجنبر 2002 بالجريدة الرسمية 5062 يتعلق بإحداث مناطق تصدير حرة لتنمية محور طنجة البحر المتوسط.

• مرسوم 644-02-2 بتاريخ 12 شتنبر 2002 تبلغ مساحتها 550 كلم مربع من أراضي الدولة معفية من الضرائب.

• مرسوم 94-09-2 المحدث للشركة المديرة للمنطقة الخاصة للتنمية المينائية والتصديرية والسياحية كما يعرفها المرسوم.

• المحددات التاريخية المنشئة للمناطق الحرة والمبادلات والاستثمار الحر :

تنقسم هذه الشروط إلى ثلاث مرحل كبرى وهي مرحلة التأسيس للنظام التبعي ومرحلة تكريس وتوطيد التبعية ومرحلة الاندماج الكلي للاقتصاد المغربي :

• مرحلة بداية الستينات وهي مرحلة إرساء الاقتصاد التبعي وتميزت بتكريس المقدرات والثروات الوطنية العمومية لإنشاء البنيات التحتية والتمويلية لعلاقات التبعية ومقومات النظام التبعي بعد حسم السلطة لفائدة التحالف الطبقي السائد المكون من الاقطاع الجديد وطبقة الكومبرادور والبرجوازية المغربية، وقد تم التركيز في هذه المرحلة على خلق اقتصاد تبعي من موقع الضعف على سلم القسمة العالمية للعمل، واستهدف قطاع الفلاحة من بناء السدود إلى تأسيس القرض الفلاحي كمؤسسة للتمويل، ثم الصناعات التحويلية والاستهلاكية وبعض مركبات معالجة الفوسفاط، والإبقاء على القطاعات المنتجة للثروة خارج سلطة الحكومة والمالية العامة كالمكتب الشريف للفوسفاط والمعادن والطاقة للاغتناء من طرف الأوليغارشيا وكبار الإدارة والجيش ولتأدية مستحقات القوى الاستعمارية التي ترتبت عن مفاوضات إكس-لي-بان.

• مرحلة تكريس وتوطيد النظام التبعي، من أبرز مظاهره بداية تشكل المخزن الاقتصادي وشبكات المنتفعين من الريع والعلاقات الزبونية والاحتكار، والذين اغتنوا عبر الإثراء غير المشروع المؤسس على الامتيازات والماذونيات في التجارة والصيد والعقار، وأيضا عبر الفساد المرتبط بصفقات الاستثمار والديون وتهريب الأموال والذهب، واستفادت هذه القوى من قانون المغربة الذي سيعمل على تقويض المقاولات المتوسطة والصغيرة والمغربة أصلا والتي كانت مملوكة للأجانب من الرأسماليين الصغار والمتوسطين لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمال العالمي الكبير وبدرجة أقل للاوليغارشيا المحلية والمخزن الاقتصادي.

• مرحلة الاندماج الكلي والمتسارع منذ سياسة التقويم الهيكلي 1983 الذي ترافق مع النيولبرالية في عهد تاتشر وريغان إلى حدود سقوط جدار برلين 1989 وهنا بدأ الاندماج التام في النيولبرالية المتوحشة المعولمة وسيتم التأهيل التشريعي والمؤسساتي والاقتصادي لخوصصة القطاعات الاستراتيجية وبعدها خوصصة الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والنقل، ومرة أخرى يتم تجنيد المقدرات الوطنية لمزيد من الهيمنة الرأسمالية على بلادنا، من خلال البرامج والاستثمارات المهيكلة كبناء ميناء طنجة المتوسط والقطار فائق السرعة وتحرير الأجواء وعقد اتفاقيات التبادل الحر التي وصلت 56 اتفاقية من موقع ضف.

يتبع في الصفحة 14

طنجة زمن كورونا: تحالف مريب ضد صحة وسلامة الطبقة العاملة

عزيز حمودان

خلال عقدين من الزمن، أصبحت مدينة طنجة ثاني قطب اقتصادي بعد الدار البيضاء. يرجع ذلك إلى كثافة اليد العاملة بها من جهة، ومن جهة ثانية الى انتشار عدة مناطق صناعية (انظر صفحة ضيف العدد) استراتيجية في التصنيع والخدمات، تحتل فيها المقاولات والشركات المتعددة الجنسيات مركز الصدارة.

تشهد المناطق الصناعية تشغيل واستغلال عشرات الآلاف من اليد العاملة المغربية المؤهلة بأجور هزيلة تتحدى أية منافسة دولية. في نفس الوقت تستفيد من تسهيلات لتشييد مصانعها ومن امتيازات ضخمة كالإعفاءات الضريبية على الأرباح المستقاة من عرق جبين العاملات والعمال صانعي ثرواتها وثروات بلادنا.

أرباح طائلة من دون مقابل ولا أية مساهمة في المجهود الوطني في وقت الأزمة الصحية التي نجتازها. هذا ما سنحاول تبيانه في هذه المقالة المركزة من خلال رصد تعاطي بعض هذه الشركات مع جائحة كرونا ببلادنا، وبصفة خاصة مع العاملات والعمال، وأيضا من خلال مؤازرة النظام المخزني لجشعها.

الرأسمال الإمبريالي، البورجوازية الطفيلية المغربية العميلة والسلطة المخزنية: **التحالف المخزي ضد الطبقة العاملة.**

من خلال تتبعنا لأوضاع طبقتنا العاملة بطنجة، ندرج بعض الأمثلة النموذجية التي تبين بالملموس استرخاص أرواح العاملات والعمال من طرف الشركات الإمبريالية وسياسة الدولة المغربية الطبقية التابعة لأوامرها:

- مجموعة رونو بما يزيد عن 10000 عامل واصلت الإنتاج إلى غاية أواسط شهر مارس ببلادنا، في حين أن فروعها سواء في بلدها الأصلي فرنسا أو غيرها من الدول (رومانيا، صربيا، إيطاليا) أغلقت أبواب مصانعها مبكرا كإجراء للحد من تفشي الوباء في صفوف العاملات والعمال والمستخدمين. إذا كان إغلاق فروع هذه الشركة خارج المغرب قد صاحبه الاحتفاظ النسبي بحقوق العاملات والعمال، فإن الأمر مخالف ببلادنا. فخلال التوقف الاضطراري، تم الإجهاز على أجورهم وبالخصوص على مكتسباتهم الهزيلة كالحرمان من الشهر 13 أو من العطلة السنوية ومن بعض المنح المتواضعة...إن تهور النظام المخزني بالسماح لهذه الشركة في عز الجائحة بمواصلة العمل منذ 24 أبريل قد عرض العمال إلى خطر العدوى. هذا ما تأكد من خلال عدد الحالات المصابة (8 لحد الآن)، حيث أصبحت هذه القلعة البروليتارية إحدى البؤر الصناعية الخطيرة بطنجة.

إن نموذج رونو طنجة يشخص تفريط النظام السياسي ببلادنا بسيادة اقتصادنا الوطني في خدمة الرأسمال الأجنبي. ففي الوقت الذي أصدر فيه قضاء فرنسا حكمه بمنع استئناف العمل في إحدى المصانع الكبيرة ببلده، نجد فروع هذه المجموعة (الدار البيضاء وطنجة) تواصل الإنتاج à plein régime ببلادنا بمباركة الدولة المخزنية، إنه قمة الاستهتار بصحة وسلامة عمال وطننا.

- شركة أمانور التابعة للأخطبوط الرأسمالي العالمي "فيوليا": نموذج آخر لعجز الدولة المغربية أمام جبروت الرأسمال الأجنبي. لقد استطاع "معمر" واحد هزم الدولة وسلطاتها المحلية قبل الوباء وفي خضمه.

فباستثناء المعركة البطولية للعمال التي وصلت إلى 130 يوم من الاضراب والاعتصام المفتوح بمقرات العمل للدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحريتهم النقابية، فإن السلطة المحلية بطنجة لامعة بغيابها، رغم كونها طرفا في توقيع عدد من الاتفاقيات لصالح العمال، مما يعتبر في حد ذاته تشجيعا لتشريد العمال وعائلاتهم من طرف المدير العام ولمواصلة انتقامه من العمال، وصل إلى غاية حرمانهم من أي مدخول يذكر بالرغم من تفشي الجائحة.

- القطاع الصناعي للكابلاج: تتحكم فيه كليا الشركات المتعددة الجنسية، خصوصا منها اليابانية والأمريكية وترتبط بشكل وثيق بصناعة السيارات وبمشاريعها (فورد - لاندروفر - بوجو - رونو..). يشغل هذا القطاع عشرات الآلاف من العاملات والعمال بالمغرب. جلها واصلت العمل في ظل تفشي الوباء. القليل منها الذي اضطر إلى التوقف المؤقت استغل الأزمة الصحية لتحميل ثمنها للعاملات والعمال بالإجهاز على أجورهم أو على بعض المكتسبات الهزيلة. كمثال على ذلك، نسرد نموذج الشركة اليابانية "يازاكي" بالمنطقة الصناعية الحرة. إضافة إلى حرمان العمال من أجورهن وأجورهم, لجأت إلى استخدام بعض الأساليب الملتوية للتملص من مسؤوليتها

إزاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تاركة أجراءها من دون دخل لمدة ما يقرب من الشهر ونصف.

- قطاع النسيج: يعد من القطاعات الصناعية الأكثر تواجدا وأكبرها عدديا في تشغيل اليد العاملة بالمدينة وغالبيتها الساحقة من النساء. كانت هذه المعامل بمثابة الشرارة التي انطلقت منها البؤر الصناعية والعائلية الأولى. يرجع تبوءها لصدارة البؤر المنتشرة إلى الاستغلال المتوحش للعمال في شروط عمل قاسية تنعدم فيها الحدود الدنيا لشروط الوقاية والسلامة.

- مراكز النداء طنجة: تشغّل عددا لا يستهان به من اليد العاملة الشبابية. جميعها تابعة للشركات المتعددة الجنسيات المختصة في القروض والتأمين وبيع الخدمات. واصلت عملها من دون انقطاع ولو مؤقتا في ظل الوباء. فإذا كانت هذه المراكز في بلدانها الأصلية وتحديدا ببلجيكا وفرنسا قد اعتمدت "العمل عن بعد" (التليترافاي) بالنسبة لمستخدماتها ومستخدميها، ففي مدينتنا وبلادنا فرضت على العاملات والعاملين بها - أحيانا بواسطة التهديد بالطرد - الحضور الإلزامي رغم انتفاء الشروط الضرورية.

نستنتج من هذا التشخيص لوضعية العاملات والعمال ببلادنا بعض النقط الأساسية :

1) المتضرر الأول هم العاملات والعمال وهن وهم اللواتي يؤدون الثمن بسبب الجائحة.

2) تغوّل الإمبريالية ببلادنا واستهتار شركاتها المفترسة برزق وأرواح الطبقة العاملة المغربية.

3) تبعيته النظام المخزني لهذه الدوائر الرأسمالية والامبريالية وانصياعه لقراراتها، أفقدت وطننا سيادته الاقتصادية والاجتماعية، حيث الدولة عاجزة على حماية شعبنا.

4) عدم المصداقية في تدبير الأزمة الصحية الحالية، فالترخيص الرسمي للدولة للمقاولات بمواصلة العمل والإنتاج، في ظل هشاشة البنيات التحتية للمستشفى العمومي والخصاص في الأطقم الصحية يعد لوحده مغامرة بصحة وحياة عشرات العاملات والعمال. خير دليل على ذلك تصادف وتصاعد - منذ 27 ماي تاريخ الترخيص بالعمل - عدد الإصابات بعدوى الوباء في رونو وبقطاع الكابلاج إلى مستويات غير مسبوقة.

5) الفراغ النقابي زاد من معاناة وعزلة الطبقة العاملة، فإضافة إلى غياب مطالب واضحة تمكن من تأطير ونضال العمال حولها في هذه الظرفية العصيبة سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد الوطني، تميزت الحركة النقابية باصطفاف بعضها وراء "إجماع وطني" مزعوم للدولة في محاربة الوبا، ولهاث صنف آخر منها للمطالبة ب"توافق طبقي" مع السلطة المخزنية الاستبدادية.

6) خفوت صوت الجبهة الاجتماعية المغربية في ظل الجائحة، مما يستدعي تقويتها والعمل توطيد اللحمة والوحدة بين كل مكوناتها خصوصا على صعيد فروعها.

خلاصة مركزية:

ان القهر والاستغلال المتوحش الذي تعاني منه الطبقة العاملة ببلادنا ومن ضمنها مدينتنا طنجة على يد تحالف الشركات الرأسمالية الإمبريالية والبورجوازية الكومبرادورية الطفيلية والدولة المخزنية أداتهم الطيعة، يطرح على كل الغيورين وأنصار الطبقة المغربية تكثيف الجهود للمزيد من الانغراس وسط العاملات والعمال بأماكن عملهم. هذه الجهود لا بد ان تصب بقوة في تقوية ودمقرطة العمل النقابي وتنويع وابداع أشكال النضال المباشر وغير المباشر لنشر الوعي السياسي والطبقي في صفوف العاملات والعمال بوحدة مصيرهم في مواجهة النظام الرأسمالي وبضرورة تجاوزه..

مهام مطروحة بالدرجة الأولى على كل الماركسيين والشيوعيين المغاربة من خلال تأسيس البديل الاشتراكي الحقيقي والملائم لبلادنا القادر على جمع شملهم وتكتلهم.

ان هذه المهام لا يمكن إنجازها من دون الإسراع والتعبئة القصوى لبناء حزب الطبقة العاملة المنشود الضامن لوحدتها ولاستقلالها الطبقي والسياسي، لإنجاز التغيير الجذري ببلادنا ومهام إسقاط الدولة المخزنية وبناء على أنقاضه نظام وطني ديمقراطي شعبي بأفق اشتراكي..

الهشاشة و الحظر العملي للعمل النقابي
مميزات العمل في المنطقة الحرة الأطلسية

عوينات آناس

جشع الرأسمالية وبحثها المستمر على مضاعفة الأرباح، يدفعها دوما، وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات، إلى البحث عن عمالة رخيصة، والتي هي وسيلتها الوحيدة لتخفيض كلفة الإنتاج بشكل عام.

وبعد أن أمنت العولمة الليبيرالية المتوحشة عبر مؤسسات الهيمنة والتحكم في دول العالم، مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فتح جميع الأسواق وإذابة الحواجز الجمركية أمام حركة السلع و الأموال، تكثفت عملية استغلال هذه الشركات المتعددة الاستيطان لليد العاملة الرخيصة في دول المحيط الرأسمالي.

أكبر منطقة حرة بإفريقيا:

في هذا السياق بالضبط، تأت في المغرب سنة 1962 أول منطقة حرة بطنجة لتتلوها عمليات الإستيطان الجديد المغلفة بشعارات النيولبرالية، الواعدة كذبا، بإنعاش سوق الشغل عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية. فتأسست عبر ربوع الوطن مناطق حرة متعددة، لعل أهمها، بل و أكبرها هي المنطقة الحرة بمنطقة اولاد بورحمة بأحواز القنيطرة المسماة "المنطقة الحرة الأطلسية" AFZ . و هي الأكبر في إفريقيا والتي انطلقت بخمسة شركات خلال سنتي 2012 و 2013 ليفوق عدد شركاتها سنة 2019 العشرين مؤسسة، وأغلبها يشتغل في قطاع صناعة أسلاك السيارات cablage بنسبة تفوق 50% وتشغل أعدادا من العاملات و العمال تفوق باقي القطاعات الأخرى المتواجدة بنفس المنطقة كصناعة السيارات التي تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات وغيرها.

يد عاملة رخيصة:

نفس المنتوج، بنفس الجودة وربما أفضل، تنتجه العاملة والعامل المغربي ب 2586 درهما ما يعادل دولار في الشهر لشركة Sews MFZ ولشركة YAZAKI اليابانيتين ينتجه العامل الياباني بأجر شهري يفوق 1934 دولار.

إن من أهم أسباب لجوء هذه الشركات مثل FUJIKURA الأوروبية و Lear و Delphi الأمريكيتين و Kroschu الألمانية و Sews و YAZAKI اليابانيتين. إلى هذه المنطقة الحرة، هو تدني الحد الأدنى للأجور في المغرب و الذي ينضاف طبعا إلى إغراءات المنطقة الحرة في حد ذاتها من تسهيلات وإعفاءات جمركية و غيرها.

الهشاشة والاستقرار المقنع :

تطغى كل مظاهر الهشاشة الشغلية على العمل في شركات الكابلاج، و خصوصا استعمال العقد محدودة المدة واعتماد شركات صغيرة للمناولة من الباطن في الأمن والنظافة و المطاعم و النقل. ما يجعل نسبة العاملين في هذه الشركات بشكل مباشر أو غير مباشر و المتواجدون بوضعية هشة، يفوق أعداد العاملات والعمال القارين استقرارا مقنعا. وهناك سببين وراء هذا التوصيف :

• السبب الأول وهو أنه نظرا للضعف الكبير لمستوى الأجور والذييجعل كلفة التخلص من العمال بعد سنة أو سنتين من العمل ضعيفة جدا بالنسبة لشركات من قبيل الشركات السالفة الذكر. يجعلها لا تتوانى في طرد و تسريح أعداد كبيرة من العمال. و هو الأمر الذي يتكرر باستمرار.

والسبب الثاني، هو أن هذه الشركات تعمد بشكل مستمر إلى توقيف العمال حتى القارين منهم، لمدد متفاوتة مقابل نصف أجرهم الشهري بحجة توقف السوق المفترضة للمنتوج

• والسبب الثاني، هو أن هذه الشركات تعمد بشكل مستمر إلى توقيف العمال، حتى القارين منهم، لمدد متفاوتة مقابل نصف أجرهم الشهري بحجة توقف السوق المفترضة للمنتوج. و هو ما يجعل كل العمال في توجس مستمر من التوقف المفاجئ للعمل.

العمل النقابي محرم :

في معظم شركات الكابلاج، كل عاملة أو عامل أتعبه ضغط الشاف أو الكابران أو ظروف العمل القاسية التي يزيدها الإجبار على العمل لمدة 12 ساعة في اليوم قساوة على قساوة روتين العمليات اليومية المستمرة و التي تحول العاملة و العامل إلى آلات مثل الآلات التي يتعاملون معها. فما عليها أو عليه إلا أن يضع شريطا أسودا أو أحمرا على ذراعه دليلا على الاحتجاج أو الاجتماع و الانخراط في أية نقابة ليجد أو تجد نفسها في مواجهة إدارة الموارد البشرية في المحكمة. هي معادلة ليست صالحة في جميع الحالات، فبعض الاحتجاجات الجماعية للعمال آتت جزءا من أكلها مثل ما حدث في شركتي "ديلفي" و "يازاكي" في السنوات الأخيرة. لكنها احتجاجات عفوية غير منظمة. لكن الأكيد و الذي تكرر في عدة شركات منذ إنشاء المنطقة إلى اليوم و هو أي مكتب نقابي حصل على تزكية نقابة ما يجد نفسه في الشارع لا محالة. فمجرد التفكير في العمل النقابي داخل سياج المنطقة الحرة حرام قطعا ومحظور عمليا في غياب أي تدخل من الدولة.

الذكرى 75 لهزيمة النازية
عيد النصر: انتصار السوفييت وسقوط الحداثة الغربية

غسان كومية

احيت الشعوب المحبة للسلام على الصعيد العالمي الذكرى 75 لهزيمة النازية وانتهاء الحرب العالمي الثانية. هذه الهزيمة التي أسقطت أخطر نظام شمولي انتجته الرأسمالية لوقف زحف الثورة العمالية وبناء سلطة البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي. وقد لعب الجيش الاحمر دورا حاسما في هذا الانتصار وتلك الهزيمة النكراء للنازية وسلطتها في المانيا. هذه السنة انبرت بعض الاقلام المأجورة المرتزقة لتدعي كذبا ان النازية سقطت بفعل الدور الأوروبي والأمريكي وان السوفيات لم يلعبوا اي دور بل كانوا شركاء لهتلر واقتسموا معه النفوذ والمنطقة. اصحاب هذه الأكاذيب انفضحوا اليوم امام الشعوب المحبة للسلام وظهرت عمالتهم للاتحاد الاوروبي الذي سن قانون تجريم النازية والشيوعية وجرم تداول رموزها باعتبارها أنظمة شمولية. هي إذا حرب ايديولوجية مع أعداء الأمس وخصومه وهم يريدون وقف النهوض المتجدد للطبقة العاملة وقواها الثورية التي تسترجع وهجها وتستعيد مواقعها في النضال ضد الامبريالية والرجعية.

ننشر هنا هذه الدراسة التي انجزها الرفيق غسان كومية على حلقات لنعرف القراء على معطيات ذلكم النصر الحاسم الذي تحقق سنة 1945 بهزم النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية.

تحل يوم 8 ماي/ أيار 2020 الذكرى الخامسة والسبعون ليوم النصر الأوروبي (VE Day) بعد سقوط برلين بيد الحلفاء وهزيمة النازية بأوروبا سنة 1945. سنحاول في هذا المقال استعادة بعض المحطات التاريخية التي ساهمت في تشكل خريطة العالم اليوم، والوقوف على الهمجية التي أنتجتها الحداثة الغربية، وتعامل القوى العظمى آنذاك، ودور الاتحاد السوفيتي في إنقاذ البشرية من أنياب النازية والتضحيات التي قدمها في سبيل ذلك؛ كما سنتطرق إلى الدور الإستراتيجي للجيش الأحمر في استسلام اليابان، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجذور الفكرية للمشروع الفاشي وأشكال استمراريته في عالمنا اليوم، مع صعود اليمين المتطرف وتطبيق السياسات النيوليبرالية المتوحشة وأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتفاقمة بسبب جائحة كورونا.

عيد النصر : بطولات وهمية وإخفاء للدعم الغربي للنازية

بثت وسائل الإعلام الغربية خلال الأيام الماضية العديد من البرامج الإخبارية بخصوص يوم النصر (VE Day) الذي يخلد عالميا في ذكرى هزيمة الرايخ الثالث وتوقيع معاهدة الاستسلام الألماني من طرف ألفرد جودل، رئيس هيئة أركان الحرب الألماني، وممثلي دول الحلفاء.

وقد خلد يوم النصر هذه السنة في العديد من الدول الغربية بأنشطة رسمية تتكرر كل سنة، من قبيل زيارة الرئيس الألماني فرانك شتاينماير للنصب التذكاري لضحايا النازية ببرلين، ووضع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إكليلا من الزهور على النصب التذكاري للحرب العالمية الثانية بواشنطن، وإيقاد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون شمعة بكنيسة وستمنيستر مصحوبة بدقائق صمت، مع إذاعة مقتطفات من خطب ونستون تشرشل على البي بي سي وعدد من الوكالات الاخبارية ببريطانيا. وقد خلدت روسيا يوم النصر بوضع بوتن إكليلا من الزهور في الساحة الحمراء بالكرملين

واستعراض للقوات الجوية الروسية.

إلا أن ما لا تذكره معظم هذه التقارير هو دور هذه الدول الغربية نفسها في انطلاق الحرب، والدعم السياسي والتكنولوجي الذي قدمته لهتلر، إذ قلما تشير إلى اتفاق ميونخ سنة 1938 الذي قدمت خلاله بريطانيا وفرنسا حليفتهما تشيكوسلوفاكيا لهتلر على طبق من ذهب قبل سنة من اندلاع الحرب؛ كما لا تجد فيها إشارة لما كشفت عنه الوثائق السرية التي نشرت بعد 70 سنة، والتي تشير إلى رفض فرنسا وبريطانيا عرض ستالين بإقامة تحالف ضد النازية بداية شهر غشت سنة 1939، أسابيع قبل هجوم هتلر على بولندا؛ وهو التحالف الذي كان قد يؤدي إلى فتح جبهتين على هتلر والقضاء على النازية في مهدها. عوض ذلك، رفض تشرشل وفرنسا العرض في صمت، ومكنا هتلر من فتح جبهة شرقي القارة ضد عدوهما المشترك "السرطان الشيوعي" الذي ترقبوا سقوطه بضعة أشهر بعد الغزو.

كما لا تجد في معظم البرامج الوثائقية أي إشارة إلى من تسبب في الهزيمة الساحقة للجيوش النازية وإنهاء الحرب، إذ قلما يذكر دور الجيش الأحمر الذي واجه ودحر لوحده أكثر من 200 فيلق عسكري نازي

كما لا تجد في معظم البرامج الوثائقية أي إشارة إلى من تسبب في الهزيمة الساحقة للجيوش النازية وإنهاء الحرب، إذ قلما يذكر دور الجيش الأحمر الذي واجه ودحر لوحده أكثر من 200 فيلق عسكري نازي، بينما واجهت بريطانيا وأمريكا وباقي دولة الحلفاء مجتمعة أقل من 10 فيالق عسكرية على مدى تاريخ الحرب العالمية الثانية. وبالمقابل، نجد تمجيدا لبطولات بريطانية وأمريكية وهمية، في الوقت الذي يعمل الفيسبوك على حذف الصور التي توثق الانتصار، ومن ضمنها الصورة الشهيرة لجندي الجيش الأحمر الذي رفع راية الاتحاد السوفيتي على البوندستاغ معلنا الانتصار الأخير على النازية.

ورغم أن كل هذه التغطيات والأفلام الوثائقية تغص بصور تشرشل وروزفلت في المنتجعات السياحية، والتداريب الاستعراضية وبعض اللقطات التذكارية التي التقطت بعد المعارك، إلا أن نظرة سريعة على حصيلة كل دولة من خسائر الحرب تبين بالملموس من دفع ثمن الانتصار، ومن حرر العالم من براثن الرايخ الثالث. وعلى الجبهة الأخرى،

يتبع في الصفحة 12

دراسة تكشف عن اختلالات التعليم عن بعد

النوري سفيان

اتخذت الدولة المغربية مجموعة من التدابير الاحترازية على إثر تفشي فيروس كورونا - كوفيد19، ومن بين هذه التدابير توقيف التعليم الحضوري واعتماد التعليم عن بعد بديلا عنه، وفي هذا الصدد، وبعد مرور تقريبا ما يناهز مدة شهرين من اعتماد الدولة لهذه الآلية في التعليم، وما أثار الموضوع من نقاش حول نجاعته من طرف أغلب الفاعلين في حقل التعليم؛ بادر فصيل طلبة اليسار التقدمي الذراع الطلابي للنهج الديمقراطي إلى إنجاز دراسة حول التعليم عن بعد؛ و التي هي عبارة عن استمارة موجه لاستقاء وجهة نظر الطلاب/ات، شملت أكثر من 1500 طالب وطالبة موزعين على مختلف مؤسسات التعليم العالي بالمغرب، منها ذات الاستقطاب المفتوح ومنها ذات الاستقطاب المحدود (كلية الطب، المدرسة العليا للأقسام التحضيرية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير.. وكليات ذات الاستقطاب المفتوح)، واعتمدت الدراسة على أسئلة مغلقة تضع المشارك/ة بين اختيارات محدودة وأسئلة مفتوحة تعطي للمشارك/ة فرصة لوضع تصوره/ها ومقترحاته/ها والإدلاء بدلوه/ها في الموضوع.

بداية أشارت الدراسة إلى المراجع والقوانين المضمنة لعملية التعليم عن بعد موضحة الأهداف المضمرة من وراء اعتماد هذا الاسلوب من التعليم، وكانت البداية مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين ثم الرؤية الاستراتيجية فقانون الإطار 51.17 وأخيرا نظام البكالوريوس الذي يقر ويمثل التنزيل الفعلي لهذا الأسلوب من التعليم. ثم ركزت الدراسة على القضايا المرتبطة بالتعليم عن بعد مترجمة إياها في أسئلة دقيقة وموجهة تعالج هذا الموضوع.

كما أظهرت الدراسة أن عددا كبيرا من الطلبة/ات لم يتلقوا/ين التعليم بصفة نهائية في الفترة الممتدة من تاريخ وقف الدروس الحضورية إلى حدود توزيع هذه الدراسة، ويتعلق الأمر بأكثر من ثلث الطلبة وذلك إما بسبب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو بسبب انتمائهم لمناطق نائية لا تتوفر حتى على الحاجيات الضرورية من ماء صالح للشرب وكهرباء وتغطية الاتصال وغيرها من الحاجيات، فيما أوضحت الفئة المتبقية التي تتلقى التعليم عن بعد والتي تقدر تقريبا بالثلثين أنها تعاني مشاكل في متابعة دروسها عن طريق هذا الأسلوب، وتعددت أسباب ذلك بين ما يتعلق بعدم توفرها على المعدات والوسائط التي تخول لها متابعة دراستها عن بعد وما يتعلق بصبيب الأنترنيت وضعفه، وأحيانا أخرى يتعلق الأمر بغياب التفاعلية بين الأستاذ/ة والطالب/ة مما يجعل من مهمة الفهم والاستيعاب أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا، وتعكس المعطيات التالية نتائج بعض الاختلالات الواردة اعلاه :

- يمثل الطلبة الذين لم يستفيدوا من أي درس عن بعد حوالي 36.4 % ويتعلق الأمر بالطلبة في الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح ؛
- يمثل طلبة الجامعات ذات الاستقطاب المحدود حوالي 28.1% من الذين لم يتلقون اي تعليم عن بعد ؛
- عبرت حوالي 26.5% من الطلبة/ات الذين يتابعون/ن التعليم عن بعد أنهم/ن لم يحققوا/ن بصفة نهائية أي تقدم في مواكبة الدروس؛
- صرحت حوالي 66.4% منهم/ن أن نسبة تقدمهم/ن في مواكبة الدروس لا تتجاوز 50%؛
- يصبح عدد الراضين عن الدراسة عن بعد أقل من 7,2 % والذين صرحوا بأنهم حققوا أكثر من 50% في مواكبة دروسهم.

ويزداد الوضع سوءا عندما يتعلق الأمر بعدد الوحدات المستوفاة هذه الدورة حيث أن الأغلبية الساحقة من الطلبة/ات لم تستوف كامل دروسها، حيث أن عدد الطلبة/ات المستوفين/ات لدروسهم/ن لم يتجاوزوا/ن % 17، وهذا يدل على أن اغلبية الطلاب/ات سيستجوبون/ن في وحدات ليس لهم/ن دراية إطلاقا بها ولم يتلقوا/ن فيها تعليما نهائيا.

أن عددا كبيرا من الطلبة/ات لم يتلقوا/ين التعليم بصفة نهائية في الفترة الممتدة من تاريخ وقف الدروس الحضورية إلى حدود توزيع هذه الدراسة، ويتعلق الأمر بأكثر من ثلث الطلبة وذلك إما بسبب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية

وتسجل الدراسة أيضا أنه ليس فقط الطالب/ة من يعاني من هذا الاسلوب من التعليم، وإنما أيضا حتى الأستاذ/ة ينال ما فيه الكفاية خصوصا وأن هذه الطريقة أو الأسلوب من التعليم لم يتلقّ فيه الأطر من الأساتذة/ات والباحثين/ات تكوينا يخول لهم/ن مواكبة هذه الطريقة أو الأسلوب، وهذا ما تبينه الدراسة؛ بحيث أن أغلبية الأساتذة/ات منذ توقيف التعليم الحضوري لم يروا/ن فيها طلابهم/هن وطالباتهم/هن واكتفوا/ين بإرسال بعض الدروس التي كانت موجودة مسبقا قبل اعتماد التعليم عن بعد لهم، وتقدر هذه الفئة بحوالي 70%، ولا تتجاوز 10% من الأساتذة/ات الذين يعتمدون/ن الأقسام الافتراضية.

تبين إذن هذه النتائج حجم المعاناة التي يخلفها اعتماد هذا الأسلوب من التعليم بالنسبة لكلا الطرفين (الأستاذ/ة والطالب/ة)، ناهيك عما خلفه وما يخلفه الحجر الصحي من مشاكل نفسية في أوساط هذه الفئة.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى:

- أن جزءا مهما من الطلبة/ات المغاربة البالغ تعدادهم/هن قرابة المليون طالب/ة لم يستفيدوا/ن من التعليم عن بعد خلال تعليق الدراسة حضوريا.
- أن تنزيل عملية التعليم عن بعد لم يكن متجانسا وكان متفاوتا حتى داخل نفس المؤسسة .
- أن الطلبة/ات عموما لا يتوفرون/ن على اجهزة مناسبة لمتابعة التعليم عن بعد ؛
- أن مشاكل الاتصال بشبكة الانترنيت تعتبر احدى التحديات الأساسية التي يوجهها الطلبة/ات.
- أن التعليم عن بعد بشكل عام يضرب مبدأ تكافؤ الفرص ويوسع الفوارق المجالية.
- أن التعليم عن بعد يقزم من دور الأستاذ/ة حيت ان ثلثي المواد المنشورة كانت على شكل دروس مكتوبة لا تساعد على استيعاب المعارف.
- أن تقييم الطلبة/ات بشكل عام كان سلبيا للتعليم عن بعد، حيث ان تقييمهم/هن لجودة الدروس كان متدنيا، ونفس الشيء ينطبق على منهجية الدروس والبيداغوجيا المستعملة، كما ان مستوى استيعابهم/هن للمعارف كان ضعيفا.

وبناء على هذه الدراسة أعلن فصيل طلبة اليسار التقدمي عن مجموعة من المواقف في ندوة صحفية نظمها عن بعد يوم الثلاثاء 26 ماي 2020، هي كالتالي :

- أن أزمة كورونا أكدت على أهمية القطاع العمومي خصوصا الصحة والتعليم .
- إدانته للمواقف الانتهازية التي عبر عنها أرباب التعليم الخصوصي أثناء هذه الأزمة.
- رفضه بأي شكل من الاشكال ان يكون التعليم عن بعد بديلا للتعليم الحضوري.
- معارضته امتحان الطلبة/ات في الدروس التي تلقاها بعضهم/هن بعد تعليق التعليم الحضوري.
- مطالبته الدولة بتحمل مسؤوليتها بتوفير اجهزة مناسبة للطلبة بالإضافة لولوج مجاني للأنترنت.

الأخلاق الشيوعية

رشيد بنزها

الأخلاق الشيوعية أنبل وأكثر الأخلاق تقدمية وإنسانية في العالم. وهي لا تعبر عن مصالح حفنة من المستغلين بل عن مصالح الأغلبية المطلقة لأفراد المجتمع. وعن مصالح ومثل الشغيلة أجمعين.

وتتضمن الأخلاق الشيوعية معايير أخلاقية إنسانية عامة بسيطة، طورتها الجماهير الشعبية من خلال مجرى النضال ضد الاستغلال وضد النقائص الأخلاقية. ومعروف أن الكادحين يتحلون دائما بالأمانة والاستقامة وقوة الإرادة والشجاعة. وهم يحرصون على أداء واجباتهم تجاه بعضهم البعض وتجاه الأسرة وتجاه من هم أكبر منهم سنا. وقد طوّر الكادحون كثيرا من السمات الأخلاقية كالمعونة المتبادلة والتضامن الأخوي، كراهيتهم للكسالى والطفيليين، وذلك من خلال نضالهم ضد المستغلين ومن خلال عملهم المشترك. وهذه السمات الأخلاقية هي أساس القواعد الأخلاقية البسيطة التي انتقلت من جيل إلى جيل خلال قرون عديدة، وأخلاقيات الطبقة العاملة، التي هي الطبقة الأكثر طليعية في العصر الحاضر، وبانية المجتمع الشيوعي الجديد، لها أهمية كبرى بصفة خاصة في التطور الأخلاقي للمجتمع وفي صياغة معايير ومتطلبات الشيوعية .

وقد نشأت الأخلاق الشيوعية في ظل الرأسمالية، حيث كانت تعبر عن احتجاج البروليتاريا على الاستغلال وعدم المساواة، وعن رغبتها في إدخال معايير للحياة الجماعية تقوم على علاقات الصداقة وروح الرفاقية والتعاون الأخوي والمعونة المتبادلة. تلك العلاقات التي يتمتع بها أناس تحرروا من العبودية الرأسمالية. ولكن في المجتمع الرأسمالي لا تكون لأخلاق الطبقة العاملة

هيمنة، ثم تبدأ هذه الأخلاق في السيادة عند الإطاحة بالرأسمالية وبناء مجتمع اشتراكي، وسيادة مبادئ الأخلاق الشيوعية.

وقد أشار لينين إلى أن الأخلاق الشيوعية تخضع لمصالح النضال الطبقي للبروليتاريا، ومضمونها وهدفها النضال في سبيل تدعيم وإنجاز الشيوعية. وهذه هي الفكرة اللينينية التي تستند إليها القواعد الأخلاقية لباني الشيوعية والتي صيغت في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي.

تتمة مقال الذكرى 75 لهزيمة النازية عيد النصر: انتصار السوفييت وسقوط الحداثة الغربية

في المحيط الهادي، توضح المعطيات المتعلقة بإعلان الاتحاد السوفياتي الحرب على اليابان كيف اضطرت هذه الأخيرة للاستسلام، رغم اتخاذ القادة الستة بطوكيو قرارهم باستمرار القتال بعد تدمير الجيش الأمريكي ل 26 مدينة يابانية، أغلبها بالأسلحة التقليدية التي قتلت من اليابانيين أضعاف ما فعلته القنبلتين الذريتين معا.

غزو الاتحاد السوفيتي: الأسباب السياسية والأهداف الاستراتيجية

شكل الاتحاد السوفيتي منذ سنة 1941 الهدف الرئيسي للغزو النازي لعدة أسباب سياسية وتاريخية وإيديولوجية؛ فبالإضافة إلى الكره الشديد الذي كان يكنه هتلر للشيوعيين بسبب دورهم في سقوط الملكية في ألمانيا وما اعتبرته النازية "إضعافا للأمة الألمانية" بعد الحرب العالمية الأولى، أولى أهمية قصوى لغزو جمهوريات السوفييت من أجل تشييد الوطن القومي للعرق الآري وتوفير موارد طاقية وفلاحية لبناء المشروع النازي الذي سيحكم العالم. ومنذ البداية، لم يكن هتلر يفكر في استعمار الاتحاد السوفيتي بالمفهوم التقليدي، بل اتخذ الغزو الألماني شكل تطهير عرقي وإبادة جماعية شاملة تهدف إلى تصفية كل أشكال الحضارة السلافية والقوقازية، واجتثاث الشعوب ذات "العرق غير النقي" من أجل توفير الموارد للحرب واستيطان الأرض لتفريخ العرق الآري وتطوير المشروع النازي تحت قيادة الرايخ الثالث.

وكان ستالين يعي جيدا خطورة المشروع الفاشي على أوروبا والعالم كله عكس القادة الغربيين، وبادر منذ صعود هتلر إلى الدعوة إلى عقد تحالفات ضد النازية، لكنه لم يلق آذانا صاغية. إذ نادى في عصبة الأمم سنة 1934 إلى إقامة تحالف ضد الفاشية، لم تتحمس له الدول الغربية؛ كما حاول إقامة حلف ضد النازية توج بالاتفاقية الفرنسية السوفيتية سنة 1935، لكن بريطانيا عملت كل جهودها لإفشالها، ومضت أبعد من ذلك عندما بررت تنصل هتلر من بنود معاهدة فرساي العسكرية، وشروعه في بناء جيش الرايخ الثالث؛ إذ كانت البرجوازية الغربية تعتبر الاتحاد السوفيتي عدوا أشد من النازية، ولم تغفر للشيوعيين إسقاطهم القيصرية بروسيا ودورهم المناهض للاستعمار والإمبريالية عبر العالم. بينما كانت بريطانيا وفرنسا تعتبران هتلر منافسا سياسيا يمكنهما تدبير الخلاف معه في إطار صفقات رابح-رابح على غرار صفقة ميونخ 1938 التي مزقت تشيكوسلوفاكيا وتركت أنياب النازية تنهشها.

وقد سعى ستالين إلى إقامة تحالف مع فرنسا وبريطانيا ضد هتلر قبل انطلاق الحرب بأسابيع قليلة. فقد عرض يوم 15 غشت/ أغسطس 1939 إرسال مليون من قوات الجيش السوفيتي عبر بولندا لإيقاف أطماع الرايخ الثالث التوسعية إذا قبلت بولندا مرور القوات على أراضيها وقررت بريطانيا وفرنسا إرسال قواتها. إلا أن جميع هذه الدول رفضت العرض السوفياتي في صمت، وفوتت فرصة كانت قد تمكن من منع انطلاق الحرب ووقف الأطماع التوسعية النازية قبل استفوائها. وفي المقابل، كانت الدول الغربية تسعى إلى كسب ود هتلر وتأمل في أن يوجه أنظاره جهة الشرق، حيث توقعت انهيار السوفييت في أقل من ستة أشهر عند اندلاع الحرب.

بعد ذلك بأسابيع، وفي ظل العزلة التي فرضت على الاتحاد السوفيتي بفعل اتفاق ميونخ، وبعد رفض فرنسا وبريطانيا وبولندا العرض السوفييتي، عقد ستالين اتفاق مولوتوف وريبنتروب مع هتلر الذي ينص على عدم الاعتداء المتبادل بين البلدين، والذي مكن ستالين من كسب بعض الوقت لبناء الجيش الأحمر وتقوية قدراته العسكرية استعدادا للمواجهة القادمة، وفي الوقت نفسه دفعت هتلر، الذي احتل بولندا في الأسبوع الموالي، للتوجه إلى الغرب واحتلال فرنسا ومعظم أرجاء غرب أوروبا.

وفي يوم الأحد 22 يونيو/جوان 1941، شرع الجيش الألماني في غزو الاتحاد السوفيتي في إطار ما سمي "عملية باربروسا" التي اعتبرت أكبر غزو عسكري في التاريخ، إذ زحف أكثر من ثلاثة ملايين جندي من ألمانيا ودول المحور في إطار حملة عسكرية شاملة توقع هتلر أن تنتهي في أقل من ثلاثة أشهر. وقد هدفت هذه الحملة إلى إبادة ما يقارب 80 مليون شخص من شعوب الاتحاد السوفيتي من أجل توفير الأرض لاستيطان العرق الألماني والبترول والغاز والفلاحة التي ستمكن هتلر من استكمال مشروعه النازي. ولذلك، تلقت القوات العسكرية أوامر بتسوية جميع المدن والقرى بالأرض وتحويل روسيا إلى قطعة أرض فلاحية. كما أمر هتلر قواته بألا تأخذها رحمة بالمدنيين ولا احترام لقانون الحرب، وأن تتم إبادة الأسرى والمدنيين عند إمساكهم .

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي ينظم ندوة دولية رقمية تحت عنوان : " نساء ضد الامبريالية والاستغلال "

حياة بعنو

نظم القطاع النسائي للنهج الديمقراطي ندوة سياسية دولية رقمية تحت عنوان "نساء ضد الامبريالية والاستغلال" يوم الأربعاء 13 ماي 2020 بمشاركة مجموعة من المناضلات الماركسيات من جنسيات مختلفة، وذلك في إطار تخليد اليوم العالمي للعمال فاتح ماي 2020؛ ونظرا لأهمية الندوة ارتأت جريدة النهج الديمقراطي تقديم تقرير عن اشغالها سينشر الجزء الأول منه في هذا العدد على أن ينشر الجزء الثاني في العدد المقبل.

سيرت الندوة الرفيقة عتيقة الطعيف منسقة القطاع النسائي للنهج الديمقراطي وبعد التذكير بالإطار الذي نظمت فيه الندوة عرفت بأهدافها والتي بناء عليها يمكن تقسيم المداخلات إلى دورتين: الأولى توضيح وتحليل الاسباب التي تجعل النساء يتخذن موقفا مناهضا للإمبريالية وابراز وضعيتهن في ظل ثنائية وباءين: الامبريالية ووباء كورنا فيروس. والثانية مرتبطة بشكل أدق بشريحة وضعية الفلاحات والعاملات الزراعيات والصناعيات والكادحات في القطاعات الهشة الاكثر استغلالا ما بعد كورونا من أجل وضع خطة وافاق العمل لاستشراف المستقبل. وقد قامت الرفيقة شيماء زوي عضو السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي بتجميع أسئلة المتتبعات والمتتبعين قصد التفاعل معها.

المتدخلة راضية العمدوني عن حزب العمال التونسي والمنسقة الوطنية لمنظمة مساواة وبعد التذكير بظروف انعقاد الندوة ناقشت الأزمة العالمية التي تعيشها الرأسمالية والتي كان ظهور الوباء سببا في الكشف عنها، وأوضحت تأثير الوباءين كورونا والرأسمالية على شعوب العالم وعلى الطبقات الفقيرة والنساء بالخصوص. وبعد تقديم تشخيص لوضعية النساء في تونس في ظل الجائحة و تحليل للعنف الاقتصادي الذي تتعرضن له مع باقي فئات المجتمع لأن الأرباح عند الرأسمالية أهم من الأرواح، ولأن الرأسمالية تزداد وحشية مع الوباء يزيد امتصاصها لدماء العاملات والعمال، وأيضا لأن نضال النساء جزء لا يتجزأ من نضال الطبقة العاملة، دعت المتدخلة المناضلات إلى الالتحاق بشعوبنا وتنظيماتها وتوحيد النضال للتصدي لغطرسة الرأسمال، ودوليا إلى توحيد نضالات الطبقة العاملة في العالم للخروج من هذا الوضع القائم على الاستغلال والتمييز إلى مرحلة العدالة الاجتماعية والمساواة التامة والفعلية.

تناولت الكلمة بعد ذلك الرفيقة بشرى علي رئيسة رابطة " جين" النسائية وهي جمعية نسائية معنية بشؤون المرأة على مستوى كردستان، لتعرّف بوضعية النساء الكرديات كهوية متميزة في منطقة مزقتها الحروب التي تقودها الامبريالية عن بعد بواسطة أداتها السياسية المتمثلة في النظام التركي ، وأوضحت أن وباء كورونا ليس موازيا للإمبريالية بل هو نتيجة لها، لأن النساء في كردستان يعانين بسبب الحرب، والسياسات القمعية والتهجير والاغتصاب والتحرش وكل ما يخطر على البال، إضافة إلى معاناتهن من البطالة والاقصاء في المجال الاقتصادي منذ عقود طويلة، ومن المشاكل السياسية الثقافية والذهنية والكثير من المشاكل الأخرى التي يعتبر اجتثاث المواطنات والمواطنين من أراضيهم/هن والرمي بهم /هن في براثن الهجرة من أخطرها. أشارت المتدخلة أيضا إلى آلاف المعتقلات والمعتقلين في السجون التركية في غياب المحاكم والقانون. وختمت بالازدواجية التي تتبعها المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الانسان عموما وبحقوق المرأة بصورة خاصة والتي تتصرف حسب ما تقتضيه مصالحها السياسية دون مراعاة الأهداف التي وجدت من أجلها.

بعدها تدخلت الرفيقة " عفاف غطاشة " عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني ورئيسة اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية التي ذكّرت بتوحش الرأسمالية قبل وبعد كورونا، وتوقفت عند خصوصية الأوضاع في فلسطين باعتبارها تعيش تحت الاحتلال الذي لم تمنعه كورونا من استفحال عنجهيته والتمادي في وحشيته بالقتل والاستشهاد واغتصاب أراضي فلسطينية وضم أخرى إلى مشروعه الاستيطاني، كل هذا في وضع اقتصادي هش. وقدمت الرفيقة تشخيصا لوضع العاملات والعمال بفلسطين في القطاع الخاص، وقدمت أمثلة لمظاهر معاناة بعض العاملات المتمثلة في تخفيض الأجور أو احتساب الإجازة السنوية بدل الحجر الصحي أو فصل العاملات المؤقتات أو من هن على وشك الولادة، إضافة إلى الضغط الممارس على بعضهن لترك العمل. وبينت كيف أنه في ظل الجائحة أيضا قد تعفى بعض النساء من الذهاب إلى العمل بموجب اتفاقيات قد ينتهي أجلها فتضطر النساء إلى العودة إلى العمل في غياب رياض الأطفال المغلقة والحاجة إلى العناية بالأطفال.

المتدخلة الموالية كانت الرفيقة " يانا السمراني" عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني التي أكدت ما جاء في المداخلات السابقة حول توحش الامبريالية وتوقفت عند خصوصية بلدها لبنان قبل وضد وفي ظل كورونا وانتفاضة 17 أكتوبر. وأقرت بأن ما يعيشه العالم اليوم ولبنان جزء منه هو انفجار أزمة الرأسمالية وتفضيلها للربح على حساب الأرواح، وأن الطبقة العاملة باعتبارها القوة الأساسية للتغيير السياسي مطالبة اليوم أكثر بالنضال من أجل تحررها الوطني من نير الاستعمار المباشر وغير المباشر وضد الامبريالية في جميع دول العالم، وأبرزت أن النظام الرأسمالي يستغل أزمة كورونا لفرض هيمنته وفرض جرائم أكثر لا حدود لها ضد البيئة وضد الطبيعة وضد الحياة البشرية. بعد ذلك تطرقت الرفيقة إلى وضعية الحجر التي منعت المناضلات من التضامن مع عاملات تعرضن للطرد من عملهن وأخريات تعرضن للعنف المنزلي، وأشارت إلى آلية الوقوف على الشرفات والشبابيك للتعبير عن التضامن والحماية وكذا محاولات كثيرة لفرض التبليغ. ولم تفوت الرفيقة الفرصة للتعبير عن تبنيها للمواقف الاشتراكية ومعانقتها لهموم الطبقة العاملة من أجل بناء مجتمع اشتراكي أفضل. وعن خصوصية الوضع ببلدها لبنان، ذكّرت الرفيقة بالنقاش الدائر حول موقف الحزب الشيوعي من العودة إلى الشارع واستكمال الانتفاضة والثورة التي بدأت قبل كورونا. كما ذكّرت بالدور العظيم للنساء اللبنانيات في زمن الاستعمار وإبان الحرب الأهلية ومقاومة العدو الصهيوني وتواجدهن المستمر في ساحات النضال اليوم وحماية المتظاهرين والوقوف في وجه قوات الأمن لدرجة أن الثورة أطلق عليها" ثورة النساء." تطرقت المتدخلة أيضا إلى إجحاف القانون اللبناني فيما يتعلق بجانب الأحوال الشخصية (الحضانة/ السن القانوني للزواج/ الطلاق الإرث...) وختمت الرفيقة مداخلتها بتشخيص للوضع الاقتصادي المنهار في لبنان في ظل النظام الحالي وفي ظل الحجر الصحي وانعكاس ذلك على مختلف الشرائح المجتمعية وخصوصا النساء بجميع فئاتهن وبالدعوة إلى استمرار النضال والاستمرار في الانتفاضة من أجل كسر التبعية للخارج وإحقاق تغيير جذري لإعادة تشكيل السلطة اللبنانية.

أما الرفيقة سعاد براهمة عضو النهج الديمقراطي، وعضو اللجنة الوطنية للقطاع النسائي فقد أكدت ما جاءت به المداخلات السابقة حول توحش الرأسمالية المنبنية على استغلال الشعوب وإذكاء الحروب والنعرات العرقية والنزاعات بهدف بسط المزيد من السيطرة والهيمنة عليها. وفيما يتعلق بدور النساء في ظل الرأسمالية وفي ظل الجائحة فلم تتوان الرفيقة جهدا لإبراز استغلال الرأسمالية للنساء بشتى الطرق وحتى الأيديولوجية منها لإعادة المرأة إلى البيت. كما قدمت تشخيصا لوضعية النساء العاملات في القطاعات الهيكلة وغير الهيكلة تحت ظروف الحجر الذي كان من نتائجه تعرض فئة عديدة من النساء العاملات إلى البطالة، وإلى التهديد في حالة عدم الالتحاق بالعمل، وبينت الرفيقة كيف أن العاملات اللواتي يرجعن مضطرات إلى العمل يجدن أنفسهن يعملن في شروط مزرية خالية من تدابير السلامة مما يساعد على انتشار الوباء وخلق بؤر له في المصانع. أما النساء العاملات في القطاعات الهشة فقد انقطع رزقهن تحت ظل الجائحة. وتطرقت الرفيقة بعد ذلك إلى حيثيات استفادة النساء من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا حيثيات الاستفادة من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا الذي لم تعتمد فيه الدولة مقاربة النوع لأنه مخصص لأرباب البيوت وليس ربات البيوت، مع العلم أن نسبة كبيرة من الاسر المغربية تعيلها نساء. بعد ذلك سلطت الرفيقة الضوء على العنف الجسدي والجنسي الذي تعرضت له نسبة كبيرة من النساء في ظل الحجر وفي غياب إمكانية التوجه إلى المحاكم أو الالتجاء إلى أسرهن هروبا من هذا العنف. وختمت مداخلتها بتوصيف للعاملات الفلاحيات والزراعيات اللواتي تعشن ظروفا مماثلة بسبب الحجر الصحي.

ملاحظة : حفاظا على ترتيب المداخلات ولأن الرفيقة ختام سعافين رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية لم تتمكن من التدخل في الجزء الأول من الندوة بسبب عطل تقني ستدرج مداخلتها في الجزء الثاني في العدد المقبل.

"مفارقة عجيبة"!

نور الدين موعابيد

مسكين هذا الإنسان، ومع مسكنته ما أحيله!؛ ذلك أنه قد يكفّر الاشتراكية - إلا إذا كان تقدميا -، نحو التسمية القدحية التي ألصقها باعة الوهم، أعداء الإنسانية، بثورة ظفار (كفار ظفار، عار الأمة العربية)!!!!

والأنكى هو حين يقدمون قراءة منتقية، مشذرة إن أصابهم عنت بفعل جائحة، أو جفاف.. ويرددون، بل يتغنون بالقيم التي من قبيل: التضامن، التراحم، التكافل، التآزر، التعاون، الإيثار.... وقل القول نفسه كلما حل رمضان مشفوعا بالزكاة.

والمفارقُ هو هذا التساؤل: إذا كانت للإجراءات المتخذة حجيتها، فلماذا لا يكونون بالجرأة الكافية، الحاسمة، ليعترفوا بأن الاشتراكية هي البديل، القمين بخلق التوازن بين الطبقات الشعبية، بدل البر والإحسان ومختلف الأعمال الخيرية.. حيث يؤمّن الاختيارُ البديلُ للمواطن، بالمعنى السياسيّ، حقوقه : (الحق في الكرامة، الحق في الحرية، الحق في العدالة الاجتماعية، الحق في المناصفة.....).

وهو تأمين مؤبَّد، بينما يدبر أعداء التغيير الأزمة ناسين أو متناسين أن الأزمة هيكلية يقتضي حلها ثورة جذرية (كوبرنيكية)، تقتلع رموز الفساد بعد مساءلتها ومحاسبتها بلا هوادة.

قد يحاجّونني بما عرفته الدول الاشتراكية من تفكك، إلا أن الرد البسيط، وهو كاف في تفنيد أطروحتهم، المقنع حتى لا أقول المفحم، هو دعوتي إياهم إلى المقارنة الموضوعية بين حال تلك الدول زمن تبنيها الاشتراكية، وحالها بعد التفكك.. التي ستقودهم لا محالة إلى الاقتناع بأن المذهب الاشتراكيّ مرن، يؤمن بالتحليل الملموس المؤسس على الواقع الملموس أيضا، تفسيرا وتغييرا..

وإلا فإنهم سيتعسفون في المقاربة مادامت الاشتراكية قد تمظهرت تمظهرات غير متطابقة، ولا هي متماثلة؛ فالتجربة السوفياتية، ليست هي التجربة الصينية، وليستا هما التجربة التشيكية، أو التجربة البولندية، أو التجربة الفيتنامية....

فالمنهج واحد أما التجارب فمتعددة. وحسب الاشتراكية فخرا أنها انتصرت للإنسان باعتباره أسَّ الحياة وأساسَها، مبشرة بغد جديد، وبأنخاب بكرٍ، وارتعاشات كشوف بعيدة الغور، فإذا الواقع طافح بأماني العمال والفلاحين، وعموم الكادحين، المضمخة بأريج الجنان والبساتين.

كتب أحد أعداد مجلة مواقف (العدد: 21. السنة: 1972. ص: 08. بتصرف.) مؤبّنا موت ((إبراهيم زاير))؛ إنه موت يكشف عن الضياع العربيّ: لسنا جميعا مواطنين، لكننا جميعا مسؤولون، تلك هي المفارقة المباشرة في هذا الضياع. هو حاكما أو تابعا، مواطن، بل هو مواطن من الدرجة الأولى، أنت، معارضا أو ناقدا، مواطن من الدرجة الثانية بل، لست مواطنا..). ويستغرب الكاتب كون المواطن الذي من الدرجة الثانية، هو الذي يموت في سبيل الوطن، قبل مواطن الدرجة الأولى، وهو الذي يتعذب ويجوع، قبله، على الرغم من أنه هو مصدر تجويع المواطن الآخر، و هو من يدفعه كذلك، إلى الموت من أجل وطن يحرمه الهواءَ والشعرَ، وحقه في الحياة.

والظاهر أن أولئك يستنفرون ما أوتوا من أفكار غير علمية، ومن وسائل إعلام، فاتهم قول محمود درويش:

"احتمى والدك بالنصوص فدخل اللصوص..".

ومن ملاحظات رفيق ظريف أن العالم الغربيّ، كلما عاش أزمة استنجد بما كتبه Marx في: ((الرأسمال))، وكأني بهم ما قاله أبو فراس:

سيذكرني قومي إذا جد جدهم *** وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

وكان الرفيق يغمز بالفرنسيين فترة حركة الصدريات الصفراء.

تتمة مقال المناطق الحرة بالمغرب: تكريس النظام التبعي وتركيز المصالح الرأسمالية على حساب الشعب المغربي في تقرير مصيره في التنمية والثروة

2) واقع الاقتصاد التبعي بعد عمليات التحرير المتعاقبة وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية في المغرب

• بعض مؤشرات واقع الاقتصاد التبعي في المغرب: سوف نقتصر في هذا التشخيص على الوثائق الرسمية التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ يسجل هذا المجلس تنامي عمليات تحرير المبادلات الخارجية وفتح الاقتصاد المغربي عبر آليتين هما توقيع اتفاقيات مع دول في إطار ثنائي أو متعدد وأيضا في إطار اتفاقيات مع تكتلات اقتصادية كبرى على رأسها الاتحاد الأوربي وأيضا عبر إقامة المناطق الحرة والتخلي عن القطاعات الصناعية والخدماتية الاستراتيجية للرأسمال. ولم تكن هذه السياسات من سلطة القرار الوطني السياسي والاقتصادي بل كانت بتوجيهات وإملاءات المراكز المالية العالمية والدول والتكتلات القوية مقابل القروض والمساعدات.

ومن مظاهر انخراط المغرب في صيرورة التحرير انخراطه في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1987، وإصدار قانون جديد للتجارة الخارجية سنة 1993 بعد تفكيك مكتب التسويق والتصدير، وتوقيع اتفاقية مراكش 1994 وانخراطه في منظمة التجارة العالمية كعضو مؤسس سنة 1995.

وفي سنة 1998 كان المغرب قد وقع 56 اتفاقية تبادل حر من موقع ضعف مع دول وتكتلات اقتصادية قوية لا ترحم، منها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي والجمعية الأوربية للتبادل الحر سنة 2000 ثم تركيا والولايات المتحدة سنة 2006، و18 بلدا في إطار اتفاقية GAFTA، وفي 1998 اتفاقية أكادير مع تونس ومصر والأردن ومع الامارات سنة 2003.

ومؤخرا تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات على مستوى افريقيا كالاتحاد الاقتصادي والمالي لإفريقيا الغربية والمجموعة المالية والاقتصادية لوسط افريقيا.

ومنذ مارس 2013 تتسارع عمليات التحرير مع الاتحاد الأوربي كالاتفاقية الفلاحية والصيد البحري بشكل غير متكافئ، ويمارس الأوروبيون ضغوطا قوية على الحكومة لتمديد نشاط المناطق الحرة إلى أنشطة الصناعة والإنتاج لمحاصرة تشكل جنات ضريبية والحد من غسل وتبييض الأموال والتملص الضريبي والأنشطة الاقتصادية الاجرامية.

هذا التحرير غير المدروس والاتفاقيات غير المتكافئة ستجعل بلدنا ضحية أزمات الرأسمالية آخرها أزمة 2008 وأزمة كوفيد 19 الحالية ستؤدي ثمنها الطبقات الشعبية والمتوسطة ومن أبرز الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد التبعي:

• الاندماج شبه الكلي للاقتصاد المغربي التبعي في المنظومة الرأسمالية الاقتصادية العالمية مما يرهن القرار والسيادة الوطنية على الاقتصاد والثروات الوطنية؛

• تفاقم العجز التجاري وتداعياته على قيمة الدرهم وعلى مناعة الاقتصاد المغربي إزاء الإفلاس وصدمات الأزمات في دول المركز.

• تفاقم المديونية الداخلية والخارجية والتي أصبحت تكلف 91% من الناتج الداخلي الخام.

• انعكاسات النيولبرالية المتوحشة على العلاقات الاجتماعية:

• تركيز الثروات في يد أقلية من الأسر المخزنية مشكلة من الأوليغارشيا المالية والبرجوازية الكمبرادورية والملاكين الكبار والأطر العليا في الإدارة والجيش والمؤسسات والمكاتب الاقتصادية الكبرى المقربة من دوائر السلطة الفعلية إلى جانب هيمنة الشركات والدول القوية على مقدراتنا وثرواتنا.

• اندحار الطبقة المتوسطة وبلترتها وتفقيرها بشكل كبير منذ بداية الألفية الثالثة.

• تفقير مريع للطبقات العمالية والفلاحين الفقراء وكادحي الأحياء الشعبية، وتدل المؤشرات الدولية على الأوضاع الاجتماعية الكارثية والتي انكشفت بانعكاسات كوفيد 19 وأظهرت 20 مليونا من المغاربة في حاجة إلى المساعدة، حيث احتل المغرب المرتبة 121 في سلم التنمية البشرية و125 في مؤشر عدم المساواة خصوصا ضد النساء إضافة إلى قمع الحريات وعودة الاعتقال السياسي ومحاكمة الرأي والتعبير.

الثقافة و التغيير

التعليم عن بعد، ملاحظات أولية.

آبو مها

أثار (التعليم) عن بعد زوابع لن تهدأ، توزعها، عموما، موقفان مختلفان، إن لم أقل إنهما متناقضان، موقف يقرظ، ويمتدح هذا التعليم بإطلاقية (غريبة)، علما بأنه أحد إفرازات جائحة كورونا.. وموقف آخر نقديّ، يمكن تبئيره في تساؤل غامز، هامز، لامز هو: إذا كان التعليم عن بعد بالمواصفات المفترى عليها، فلمَ لا يُعتمد بديلا حتى بعد كورونا، فتتخلص الدولة ساعتئذ من المؤسسات التعليمية القائمة، و تفوتها من ثمة على مرأى ومسمع من الطبقات الاجتماعية، التي لا محيد لها عن المدرسة العمومية .!!؟؟

وقبل أن أستضيف المربيَ المتخصص Philippe Meirieu محاولا استكناه موقفه، بودي أن أدليَ بدلاء خاطفة في الموضوع، أهمها تساؤلات من قبيل :

- إلى أيّ حد يؤمّنُ التعليمُ التفاعلاتِ الصفيةَ ؟
- ألا يعصف بالطرائق النشيطة، التنشيطية؟
- ما مصير دينامية الجماعة، وهل يمكن أن يحقق التعليمَ الذاتيَّ، الفعليّ..؟
- بأيّ معنى بوسعه أن يحافظ على مفاهيمَ، مثل:

تكافؤ الفرص..

مدرسة الفرح..

الحياة المدرسيةة، و عيد المدرسة...

التعلم بالقرين..

التصحيح الذاتيّ والتقويم الذاتيّ..

التقاوم (التقويم التبادليّ)...

مشروع الفصل، ومشروع المؤسسة..

المدرسة المقلوبة (المنقلبة)...

- ألا يكون دعوة إلى استعادة الإلقاء والتلقين؟!!؟
- موقف Meirieu: سأكتفي منه بثالوث أجاب به عن أسئلة، هي:
- عمّ تكشف مرحلة التعلم عن بعد؟
- كيف يشتغل المربون زمن الحجر؟
- بِمَ تنصحون للآباء؟

فكانت أجوبته هكذا: "إن هذا التعليم عن بعد يكشف، بل يضاعف الفوارق الطبقية ويغذيها؛ إذ من المتعلمين مَن ليس بوسعه أن يتمكن من العالم الأزرق (الأنترنيت)، وهناك أسر لا تمتلك أكثر من شاشة واحدة، وفي أسر غيرها، لا تسمح إكراهات السكن لبعض الأطفال بالاختلاء (الانزواء)، ابتغاءَ العمل بارتياح، وبما يساعد على التفكير. نحن نعيد اكتشاف جدوى العمل الجمْعيّ، المتبادَل، المشترَك فيه.. فليس الأطفال مجرد محرومين من المدرسة، وإنما هم أيضا محرومون من أيّ نشاط جمْعيّ، جماعيّ. ونعرف أن هذا يمثل عجزا كبيرا بالنسبة إلى كثير منهم، ولا نعرف كيف نتجاوز ذلك..

لا يمكن أن تكون البيداغوجيا هي أن تتجاور وثائق التعليم الفرديّ.. ففي الأطفال حاجة إلى (المشترك فيه: المتقاطَع..) الذي تخلقه التفاعلات بين: الأتراب (الأقران)، واهتمام المربي..

أما عن طرائق اشتغال المربين، فإن نسبة مهمة منهم تعترف بأن الاستمرارية البيداغوجية لا تقتضي نقل المدرسة إلى البيت، ولا يتصور كثير منهم إمكانية تدارك ما تبقى من البرامج إلا بالعودة إلى المدرسة، بدءا من حيث توقفت زمن الحجر.

وأنصح للآباء بألا يتنصلوا من أبنائهم مطلقا، وبألا يتماهوا وإياهم تماهيا تاما، لأنه لا هذا، ولا ذاك يدعم استقلاليتهم... نصيحتي، إذا كان مقدورا عليها لديهم أن يخصصوا مرتين من 10 دقائق، أو 15 دقيقة في اليوم الواحد ينبهونهم فيها إلى أن العبرة ليست باختيار الأيسر(الأسهل)، ولكن باختيار الأصعب، وبذلك نتقدم. هذا هو الدور التربويّ، الذي على الآباء أن يؤدوه، وإن كان صعبا."

تلكم كانت اقتراحات Meirieu، ترجمت أغلبها، ترجمة تقريبية تصرفت فيها وَفق ما عنّ لي. أما مصدرها فهو العالم الافتراضيّ (الأزرق).. وإذا كانت هذه حال فرنسا فكيف تكون أحوالنا نحن؟!!؟.

الرفيق حسن لمغبر ضيف هذا العدد ، عضو الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بطنجة ، وعضو المكتب الإقليمي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل بنفس المدينة ، وعضو الكتابة الوطنية للنقابة الوطنية لاتصالات المغرب ك-دش ، وهو يشتغل كتقني بمجموعة اتصالات المغرب.

1 نود التعرف عن المناطق الصناعية المتواجدة بطنجة، هل يمكنك إطلاع قراء جريدتنا عن هذه المناطق وتحديدا عن المنطقة الصناعية الحرة وعلى أهم الشركات المتواجدة بها ؟

تعد عمالة طنجة- أصيلة ثاني قطب صناعي بعد الدار البيضاء، ويعتبر قطاع صناعة السيارات من القطاعات الاستراتيجية التي عرفت نموا كبيرا بفضل وجود مناطق صناعية خاصة ، فضلا عن الاستفادة من مزايا مشتركة للبنية التحتية والولوج إلى الأسواق (الأوربية) واقتصادات التوطين . بالإضافة إلى قطاع الصناعة ، تعتبر المنطقة قطبا واعدا لنمو الأنشطة التجارية واللوجستية ، من أهم المناطق الصناعية تعد :

● **المنطقة الحرة لطنجة :**

تقدم المنطقة الحرة لطنجة (TFZ) المنجزة سنة 1999 على مساحة إجمالية قدرها 500 هكتار ، فضاء مناسبا لفائدة المستثمرين في القطاع الصناعي والخدماتي بحيث توفر بنيات تحتية ذات جودة عالية ومزيا عامة تتجلى في نظام منطقة التصدير الحرة ، أكثر من 475 وحدة إنتاجية من مختلف الأحجام والجنسيات من السوق الأوربية المشتركة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى دول أخرى . وتشغل المنطقة حوالي 50.000 شخص بشكل مباشر .

● **المنطقة الحرة الشرفات / ملوسة :**

طنجة أوتوموتيف سيتي (Tanger Automotive city) ورونو طنجة المتوسط (Renault Tanger Med)

وتضم المنطقة الحرة الشرفات 35 وحدة وتمتد على 300 هكتار ، طبيعة إنتاج هذه الوحدات مرتبطة على الخصوص بسوق السيارات.

يشكل المصنع العملاق رونو نيسان طنجة واحدا من أكبر وحدات الإنتاج بالعالم و يساهم باستثمار قدره 1.1 مليار اورو وحوالي 10000 منصب شغل.

● **المنطقة الصناعية اكزناية :**

تمتد المنطقة الصناعية لاكزناية على مساحة 130 هكتار وتتوفر على أزيد من 500 وحدة صناعية ، تتوزع على مختلف القطاعات : صناعة النسيج والجلد ، الصناعات الغذائية ، صناعة الخشب ، صناعة الصباغة ، صناعة مواد البناء ، صناعات ميكانيكية ، الصناعة الكهربائية والإلكترونية ، الصناعة الكيماوية ، صناعة الإشهار ،إضافة إلى قطاعات أخرى.

● **المنطقة الصناعية مغوغة :**

تمتد المنطقة الصناعية مغوغة على مساحة 138 هكتار وتتكون من أزيد من 120 وحدة صناعية مشغلة ، تتوزع على النحو الآتي : 60 وحدة في قطاع النسيج و الجلد ،20 وحدة في قطاع الصناعة الكيماوية ،12 وحدة في قطاع البناء ، 18 وحدة صناعية في كل من قطاع الصناعة الغذائية و قطاعات أخرى .

● **المنطقة الصناعية المجد:** تمتد المنطقة الصناعية المجد على مساحة 23 هكتار وتتكون من 138 وحدة صناعية مشغلة، معظمها يشتغل بقطاع النسيج.

● **المنطقة الصناعية عين الدالية :** تقع جنوب طنجة في منطقة عين الدالية حيث كان من المقررات تحتضن (مجموعة هايت الصينية) لتشييد وحدات الإنتاج الصناعي المتعدد الأهداف ومراكز لتجميع قطاع غيار السيارات والطائرات ، ومخازن لإعادة التصدير ومختبرات البحث العلمي.

2 كمسؤول نقابي، نرجو أن تعطينا نظرة عن الحركة النقابية بالمناطق الصناعية وعن المعيقات التي تعترضها وكيف ترون آفاقها؟

من خلال الممارسة الميدانية ، فالمناطق الصناعية الحرة تعتبر محرمة على كل أشكال الأنشطة النقابية . ومن هنا نطرح التساؤل التالي : ما هو الدافع الذي يجعل اللوبي الرأسمالي المتوحش يحارب العمل النقابي ويضرب الحريات النقابية ؟ ففي نظرنا فالدافع من وراء هذا المنع هو الاستفراد بالطبقة العاملة الى حدود الاستعباد لأن منع حرية العمل النقابي وحرية الانتماء وتأسيس المكاتب النقابية داخل المناطق الصناعية ما هو إلا مزيد من نكريس العبودية داخل هذه المناطق ، فلو أقام أرباب المعامل العلاقات الشغلية بينهم و بين الطبقة العاملة على أساس احترام القوانين والمواثيق والعهود الشغلية وتطبيق مدونة الشغل عن علاتها و في حدودها الدنيا لما احتاجت الباطرونا لهذا المنع الذي يعفيهم من تعرية طبيعة العلاقة التحكمية التي يمارسونها على الطبقة العاملة.

- ومن خلال ما لاحظناه ، بشكل تصاعدي وخطير ، يتم التخلص من المكاتب النقابية فور تأسيسها (بشكل عام نتكلم عن جميع المركزيات) . فهذه الممارسات المنهجة هي ضرب وخرق دستوري و المضمون قانونا بالعهود والمواثيق الدولية إنما هو دفع لعدم الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة وعدم صيانة حقوقها ومكتسباتها بل وعدم التعامل معها في الحدود الدنيا للإنسانية ، لأن طبيعة العلاقة التحكمية التي نرصدها تبين إلى أي حد هي هذه العقليات متعفنة وتتميز بالسادية والتحكمية في الطبقة العاملة وبالتالي نترك للقراء تخيل كيفية عيش العاملات والعمال في مثل هذه الظروف ؟

- الفصل بين العامل والمؤسسة الأم التي يشتغل لها عن طريق مايسمى بشركات المناولة التي يفني معها العمال حياتهم دون الاستفادة : لا على مستوى الترسيم ولا على مستوى الامتيازات ولا على مستوى التفادم مع شركتهم الأم ما يجعلهم يعيشون تحت هاجس فقدان شغلهم مع بزوغ صبح كل يوم.

وهنا نتساءل مع القراء الكرام : كيف لعامل رب أسرة في مثل هكذا ظروف وهكذا شركات وهكذا عقليات أن يعيش حياته على مستوى الضغط النفسي والاجتماعي وبالتالي غياب الاستقرار الذي سيشعره أنه يعيش بكرامته وحقوقه كاملة كمواطن.

فالطبقة العاملة كانت ولا زالت تعاني ، وما التسريحات الفردية و الجماعية إلا دليل على ذلك.

ومن هنا لابد من الإشارة لمنطق الربح في طرد العمال ، إذ أن العقليات المتعفنة تعتبر نفسها رابحة مهما كان الحكم لصالح العمال المطرودين ، حيث يتم استغلاله وترويجه بين العمال وأن مصيرهم سيكون كباقي المطرودين إن هم لم يخضعوا لم يستسلموا للإملاءات و لما يرغب فيه المشغلون من خدمات قد تكون خارج إطار الشغل ولا تحترم خصوصياتهم و كرامتهم وحقوقهم.

3 هل لك أن تعطينا نظرة ولو عامة عن انعكاسات تفشي جائحة كرونا على أوضاع الطبقة العاملة بمدينة طنجة ؟ وعن كيفية تعاطي السلطات المحلية والباطرونا في تدبير ذلك بالنسبة للعاملات والعمال بالمدينة ؟

يمكن بداية القول أنه واقع يكرس ويعمق المعاناة ، فالمعاناة كانت دائما لكن هذه الوضعية الان تكرس هذا الواقع من جهة وتؤكد التحالف المشبوه للسلطات مع أرباب العمل ومديرية الشغل من جهة ثانية .وما المطالبة بمرونة الشغل (La flexibilité) من طرف أرباب العمل الذي مورس لصالحهم على مستوى الواقع في ظل هذه الجائحة و بدون المرور لا بمساطر و لا بقوانين لخير مثال على ذلك ، وما نرصده من خلال ما تضمنه مرسوم حالة الطوارئ وما قررته واتخذته لجنة اليقظة من إجراءات (استصدار مجموعة من القوانين والمراسيم في ظرف أسبوع) .

4 كيف ترون إمكانية تجاوز الوضع ؟

يجب أن تسترجع الطبقة العاملة بريقها ، باعتبارها الطبقة النقيض للبرجوازية و لها دور مهم في حسم الصراع من أجل القضاء على الرأسمالية . والنقابة ، هي السلاح الذي تدافع به الطبقة العاملة عن مصالحها ومكتسباتها التي راكمتها تاريخيا عبر النضال والتضحية . وبواسطتها تنمي مؤهلاتها و تطور وعيها الطبقي الاقتصادي كي تتحكم في مصيرها وتحرر ذاتها ومعها المجتمع.

ففي نظرنا فالدافع من وراء هذا المنع هو الاستفراد بالطبقة العاملة الى حدود الاستعباد لأن منع حرية العمل النقابي وحرية الانتماء وتأسيس المكاتب النقابية داخل المناطق الصناعية ما هو إلا مزيد من نكريس العبودية داخل هذه المناطق

قطاع التربية والتكوين في زمن كورونا

قرارات تغيب الأبعاد البيداغوجية والنفسية والاجتماعية للعملية التعليمية

محمد الشاعر

طلع علينا وزير التربية الوطنية يوم 12 ماي 2020 في جلسة برلمانية بقرارات أقل ما يقال عنها أنها متسرعة لم تنطلق من الأبعاد النفسية والبيداغوجية واجتماعية التي ترتبط بها العملية التعليمية. إن تبرير القرارات بظروف استثنائية هو تبرير للعجز عن استقراء لمختلف الاقتراحات والآراء التي طرحت في الموضوع أو عن اعتماد منهجية تشاركية يمكن أن تقدم حلولا أنجع تتأسس على المصلحة الحقيقية للتلميذ . إن المصلحة الحقيقية للتلميذ هي التعلم والتكوين في ظروف تسمح له بالمتابعة الملائمة للمستويات الدراسية الموالية ، إن النجاح الحقيقي للتلاميذ هو التمكن من المعارف والقدرات والكفايات اللازمة في كل مستوى دراسي. أما بالنسبة للأسر فإضافة إلى هذا المعطى ، تتوخى الأسر تحقيق النجاح لأبنائها في كل مستوى ،مع التعلم في ظروف تحفزهم على الاستمرار في العمل في وقت يغيب فيها التواجد المادي للأستاذ ،والذي يعوض بوجود افتراضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، مما يفقد العملية التعليمية ذلك الوجود المعنوي للمدرس والذي يمكن من التوجيه المباشر لأفراد في مرحلة عمرية (أطفال ومراهقين) مازالت في حاجة إلى موجه راشد ذو وجود مادي ومعنوي يحقق الغاية من العملية التعليمية ، وهذا التدريس عن بعد لم يتأت للجميع لظروف الفقر والعوز وضعف النيات التحتية الأساسية لهكذا تعلم، وخاصة في البوادي والمدن الصغرى وهوامش المدن الكبرى. لقد اعترفت الأسر في تجربة التعليم عن بعد بالدور الحيوي للوجود المادي للمدرس ، وعبرت عن معاناتها في تجربة التعليم عن بعد ، حيث ألزم الآباء والأمهات بالتواجد إلى جانب أطفالهم وتوجيههم وهو أمر غير متأت للجميع. إن هذه الاعتبارات غابت في بعض القرارات الوزارية المصرح بها يوم 12 ماي 2020 ، فقد غيب الوزير البعد النفسي والبيداغوجي والاجتماعي. إذا كان التصريح بتأكيد إجراء امتحان البكالوريا وتاريخه مستحب بل واجب لإزالة اللبس والغموض وطمأنة الأسر والتلاميذ ، فإن قرارات اخرى لم يكن توقيت الإعلان عنها مناسبا بل أضر بالاستمرارية البيداغوجية ، ويتعلق الأمر بالإعلان عن اعتماد المراقبة المستمرة المنجزة إلى غاية توقيف الدراسة كمعيار للانتقال بين المستويات ، والذي يعني عمليا انتهاء الدراسة عن بعد في 12 ماي ،وهو أمر أثر في نفسية المتعلم والمدرس، وكانت نتيجته انسحاب تلاميذ المستويات المعنية من الأقسام الافتراضية التي كونها الأساتذة في المنصات الرقمية بمجرد سماعهم للخبر ، وخاصة بالنسبة للتعليم العمومي في المستويات ما دون البكالوريا، في حين استمرت الدراسة عن بعد بشكل متفاوت في مؤسسات التعليم الخصوصي.وهنا يتم تعميق عدم تكافؤ الفرص الموجود أصلا بين العمومي والخاص. لقد خلق هذا القرار نوعا من الإحباط واليأس لدى المدرسين الذين كانوا يعملون جاهدين على استمرارية متابعة التلاميذ لدروسهم عن بعد بالتحفيز والتشجيع اللازمين في هذه الظروف ، وعبر العديد منهم عن هذا في مواقع التواصل الاجتماعي .وفي نفس الوقت اعلن الوزير تأجيل الامتحان الجهوي للسنة الاولى بكالوريا إلى غاية شتنبر ،والذي اثار بدوره استياء العديد

من التلاميذ المعنيين وأسرهم بل حتى الإداريين والمدرسين، خاصة وان مجال المقرر الذي سيمتحن فيه التلاميذ أنجز حضوريا ، وأغلب التلاميذ اجتازوا فروض المراقبة المستمرة الخاصة بهذا المقرر سواء في الدورة الأولى أو بداية الدورة الثانية،ومصلحة التلميذ تقتضي عدم إبعاد الامتحان إلى غاية شتنبر ، واعتماد مختلف الآليات التي تضمن اجتياز الامتحان في شهر يوليوز، خاصة أن تدابير الحجر الصحي بدأ تخفيفها وسمح لمعامل وأنشطة اقتصادية باستئناف عملها منذ آوخر شهر ماي ولم يراع في ذلك مصلحة العمال ، وإقرار امتحان السنة الثانية من البكالوريا في التاريخ المعلن عنه يلغي أي مبرر لتأجيل امتحان السنة الأولى .فهل تلاميذ الثانية بكالوريا ملقحين ضد الفيروس ،ام أن لهم مناعة تقاوم الفيروس؟ وما دمتم ستجرون امتحان مستوى الثانية بكالوريا بتدابير احترازية ، لماذا لا يجري امتحان مستوى الأولى في آوائل يوليوز، وهوتاريخ الامتحان الجهوي للأحرار ،وبنفس التدابير الاحترازية ؟في جوابه عن هذا التأجيل ، كان العلة واهية ، فقد برر الوزير، حسب أحد البرلمانيين ،أمر التأجيل بعدد المتحنين في هذا المستوى،وهو 350 ألف تلميذ ، وهو تقريبا نفس عدد تلاميذ الثانية بكالوريا. وللإشارة فعدد المواد الممتحن فيها لاتتعدى الأربع ،وهناك شُعَبٌ يقتصر فيها الامتحان على ثلاث مواد ، ولا تتعدى أقصى مدة زمنية للامتحان في مادة ما ساعتين،و باستخدام البنيات المدرسية والإمكانات البشرية لعموم التعليم المدرسي يمكن تدبير الامتحان في ظروف جد ملائمة تحترم التدابير الاحترازية والتربوية والتنظيمية. والأثر الثاني للقرار، هو تعثر الدخول المدرسي المقبل الذي تقرر له بداية شتنبر ، والحالة هذه أن المؤسسات إدارة ومدرسين خاصة في الثانوي التأهيلي سينخرطون طيلة أسبوع في الامتحان الجهوي، استعدادا مراقبة وتصحيحا ، وبعدها ينشغل الإداريون بتسجيل التلاميذ للسنة الدراسية 2020 2021- ، في الوقت الذي تقول فيه الوزارة أن شهر شتنبر سيخصص لاستدراك مجال المقرر الذي لم يدرس حضوريا.فكيف سيتم هذا الاستدراك؟

لقد أبانت قرارات الوزارة ، الطابع الممركز للقرار التربوي، وعدم استحضار مختلف الأبعاد المحيطة بالعملية التعليمية، والنظر من أعلى بعيدا عن الميدان ،وتغييب المشاركة الفعلية والفاعلة للمعنيين في مستوياتهم المختلفة ،وهو انعكاس لطابع تدبير الدولة المخزنية للقضايا الحيوية للبلاد.

من وحي الأحداث

الطبقة العاملة في مواجهة الترويكا

التيتي الحبيب

تخوض الطبقة العاملة معركة حياة او موت مع الثلاثي كوفيد 19 والمخزن والباطرونا. كوفيد 19 يضرب العمال والكادحين اكثر مما يضرب غيرهم من الفئات الاجتماعية؛ الباطرونا وجدت في كورونا حليفا وغطاء لتكالبها وجشعها ،وساعدها المخزن على توظيفه في قهر العمال .

عشرات الآلاف من الشركات اغلقت ابوابها معلنة افلاسها او عجزها على الاستمرار في العمل. لقد اقدمت على هذه الخطوة كابتزاز للدولة بتوسيع صفوف العاطلين عن الشغل. غالبية هذه الشركات انتهزت الفرصة لإقبار سجلاتها وملفات التهرب الضريبي أو عدم احترام حقوق اليد العاملة. مئات الآلاف من العمال وجدوا انفسهم في الشارع مطرودين من العمل بدون أن تحرك الدولة ساكنا بل بتزكية منها عبر توزيع وعود بتوفير دعم المطرودين ...

تجري الباطرونا حوارا وتنسيقا مع الدولة عبر نقابتها الوحيدة. مما تولد عنه تشكيل لجنة مركزية لمتابعة الاوضاع واليقظة محصورة في ممثلي الدولة والباطرونا وغابت الطبقة العاملة. لقد كشفت جائحة كورونا تلك الحقيقة التي سعينا الى شرحها للعمال منذ عقود وهي ان الدولة ليست إلا جهاز سلطة الباطرونا. الدولة والباطرونا يخططان اليوم لإنقاذ مصالح يدعيان بانها مصالح الوطن بينما هي في العمق مصالح كمشة من البورجوازيين الطفيليين وكبار ملاك الأراضي المعمرين الجدد. كل مطالب الباطرونا هي اليوم على طاولة التنفيذ وحسب برنامج معد بشكل مشترك.

في طليعة الخدمات التي سيحظى بها الباطرونا هو السماح باستئناف العمل تدريجيا، وهذا بصريح العبارة يعني قبول طرد ما لا يقل عن 75% من اليد العاملة؛ سيتم ايضا الإعفاء الضريبي بما فيه تسديد مستحقات العمال لصندوق الضمان الاجتماعي وغيره، كما ستتنصل الدولة من جميع الزيادات في الأجور او من تطبيق برنامج الالتزام بالترقية المهنية، والسماح للباطرونا بالتنصل من التطبيق زيادة 5% في الحد الادنى للأجور المبرمجة في يوليوز 2020 ،ثم مراجعة قانون مالية 2020 من اجل تخصيص دعم مالي يقدره البعض بين 80 الى 100 مليار درهما سيمول من جيوب المواطنات والمواطنين وسيفاقم من مديونية المغرب الخطيرة .

في هذا الوقت الذي تتكالب فيه الترويكا المشكلة من كوفيد 19 والمخزن والباطرونا على الطبقة العاملة، تستمر المركزيات النقابية في وضع التشتت والانعزال عن معارك الطبقة العاملة، غير مبالية جديا بالأوضاع المأساوية بل نجد من صفوف القيادات المتنفذة من يبرر للسلم الاجتماعي ويدعو الى التزام الهدوء خدمة لمصلحة وطنية مزعومة. إن من شان الاستسلام لهذا التكالب ان يقتل روح المقاومة في صفوف العمال ،ولذلك نعتبر ان على الطبقة العاملة بعد أن ادركت في الملموس طبيعة هذه الدولة عليها أن تنتظم وتؤسس حزبها السياسي المستقل باعتباره هيأة اركان نضالها وضامن خدمة مصالح العمال التي هي مصالح طبقات وفئات الشعب .